عبد الله أوجلان

# الأيكولوجيا

منشورات اكاديمية عبدالله اوجلان للعلوم الاجتماعية

**الأيكولوجيا**
**عبد الله أوجلان**

**تاريخ الطبع كانون الثاني ٢٠٢٣**

**منشورات اكاديمية عبدالله اوجلان للعلوم الاجتماعية**

# الفهرس

**الخُلاصة التاريخية للقيم المشاعية والديمقراطية في المجتمع** .. ٥
**الأيكولوجيا: تَمَرُّد البيئة** ..... ٢٩
القضية الأيكولوجية في المجتمع..... ٤٠
**الصناعوية والأيكولوجيا** ..... ٤٧
**المجتمع الأيكولوجيّ – الاقتصاديّ تجاه الصناعوية** ..... ٥٣
**الثورة الديمقراطية والأيكولوجية**..... ٧٣

# الخُلاصة التاريخية للقيم المشاعية والديمقراطية في المجتمع

يتجسد أحد أهم النواقص الأساسية لعلم الاجتماع في عدم إشارته إلى الذروة الأخرى (القرين، الشريك) للمجتمعات الهرمية والمنوطة بالدولة، والتي يجب أن تمر بثنائية جدلية بطبيعة الحال على مر التاريخ. وكأن التاريخ عبارة عن سياق تطور خالٍ من التناقضات، ويتقدم على الخط المستقيم للنظام الاجتماعي المهيمن. فمثلما شوهد في كل تطور ظاهراتي، يتطور المجتمع الهرمي والدولتي أيضاً ضمن تناقض مع القيم المجتمعية الطبيعية، التي تلعب دور النقيض. وهو ينمو ويتطور ويتنوع بالتغذي عليها. من الضروري عدم الاستهانة بقوة المجتمع الطبيعي. ذلك أنه يلعب دور الخلية النواة الأم.

ومثلما تُولَد جميع خلايا النسيج من الخلية النواة، تتولد المؤسسات المشكِّلة لنسيج المجتمع الطبيعي، منه أيضاً. وكما تُولَد الأعضاء والأجهزة والنظم من النسج، تولد الأجهزة والنظم المجتمعية المتطورة الأخرى من المؤسسات البدائية (المؤسسات الهرمية البدائية) للمجتمع الطبيعي. قد يُكبَت المجتمع الطبيعي، ويُحسَر ويُقحَم في الشرك ويطوَّق. ولكن، لا يمكن إفناؤه أبداً. ذلك أنه يخرج حينها من كونه مجتمعاً. وعجزُ علم الاجتماع عن تثبيت هذه الواقعة، نقصان هام لا يُغتفَر. ما يغذي الهرمية والدولة، هو حقيقة تكوُّن المجتمعات الطبيعية على مر ملايين السنين. وإلا، فكيف بإمكان الثنائية الدياليكتيكية أن تتولد؟ إن القيام بالتحليلات المجتمعية بوسائل طبقية أو اقتصادية ضيقة، يعني ترك أصل الحقيقة وعضوها الأولي على الهامش منذ البداية. هذا هو الخطأ والغلط الفادح المرتَكَب. هذا وناهيك عن نظرة مدرسة الماركسية، ذات التَّوَجُّه الطَّموح إلى المجتمع الطبيعي الذي سمَّته بالمشاعي، وكأنه نظام انتهى عمره وزال من الوجود منذ آلاف السنين؛ والتي أثارت هذا الموقف السلبي وأججته أكثر.

لم ينتهِ المجتمع الطبيعي في أي وقت من الأوقات، ولم يَنفُذ رغم تغذيته لمضاداته. بل تمكّن من إيجاد نفسه على الدوام. ورغم كل التخريبات، لم يُنقِص من وجوده كإثنية، كركيزة صلبة للعبيد والأقنان، كأرضية خصبة لتجاوز التمايز الطبقي العمالي وتنامي المجتمع الجديد، كمجتمع بدوي متنقل بين البراري والأدغال، كعائلة قروية حرة، أو كأسرة بكيان الأم، وكأخلاق نابضة بالحياة في المجتمع. وعلى عكس ما يُظَن، فالقوة الدافعة لتَقَدم المجتمع ليست النضال الطبقي الضيق فحسب، بل والمقاومة العظمى للقيم المشاعية المجتمعية. من غير الصحيح إنكار النضال الطبقي، ولكنه ليس سوى أحد ديناميكيات التاريخ. أما الدور الرئيس، فمنوط دائماً بالرُّحَّل المتنقلين بين الغابات والجبال والبراري المجدبة، والذين عاشوا على شكل حركات إثنية أو قَبَلية، أو شعبية. فالإثنية هي قوة الصمود والتحمل على مدى آلاف من السنين، رغم كافة أنواع الهجمات الضروس، والمصاعب الطبيعية. وما خلقَته كان عبارة عن المقاومة والصمود، بثقافتها وملاحمها ولغاتها، وبقيمها وأخلاقها الإنسانية الشفافة والأصيلة.

من أكثر المشاكل التي يدور حولها الجدل، هي احتمالات الأنظمة الممكن ظهورها من أزمة الرأسمالية. لقد سادت أزمة ملحوظة بعد الحرب العالمية الأولى. وقيام الثورة البلشفية منوط عن كثب بتحليلات لينين بهذا الصدد. كان اندلاع الحرب العالمية الثانية يشير إلى أن الأزمة لم تنتهِ بعد، بل تتسم بالسيرورة. ولملمت الرأسمالية قواها، لتقوم بقفزة بارزة مع الثورة العلمية التقنية الكبرى الثانية. لكن هذه الحملات القصيرة المدى، بقيت عاجزة عن تحقيق تَشَعُّب وتوسُّع تصدعات الأزمة في النظام السائد. ومع انهيار السوفييتات بعد السبعينات، ناهيك عن تخفيف أزمة النظام، بل زادت تعقيداً ووطأة. وبذلك بُرهِن على أن التجربة السوفييتية قد خففت عبء النظام، موضوعياً.

وانتعشت الحلول المناوئة للنظام السائد، والتعاليل الليبرالية الحديثة لحلول الأزمة، مرة أخرى في هذه المرحلة. فهل الليبرالية الحديثة، حقاً، كاريكاتور للماضي؟ أم أنها، مثلما زعمت، حداثة حقيقية باسم "العولمة"؟ بينما يدور الجدل بأقصى سرعته بهذا الصدد، فرضَت البدائل التي طرحتها الشعوب، نفسَها

أكثر فأكثر، بُعَيد أزمة الاشتراكية المشيدة. إلى أين كان يؤول النظام المنحصر بين أمريكا – أوروبا – اليابان؟ وإلى أين كانت تُفضي التقطبات المجتمعية المتزايدة، والصراع الشمالي – الجنوبي؟ كانت التيارات البيئوية والفامينية، والثقافية الطابع بالأغلب، تبرز كعناصر جديدة. وكانت حقوق الإنسان وقيم الحل للمجتمع المدني تتزايد وتتزايد، في حين كان اليسار منهمكاً في تحديث ذاته. كيف كانت الجدالات الدائرة ترتأي العالم المرتقب، سواء نقاشات "منتديات (كلوبات) أغنياء دافوش"، أو "نقاشات منتديات (كلوبات) فقراء بروتو – آللاغرا"؟ إن المستوى الضحل لتلك الجدالات لم يذهب أبعد من إنقاذ اليوم المُعاش، ذلك أن الرؤية المستقبلية النظرية والمنتظمة كانت غائبة في كلا الطرفين على السواء. لقد كانت الحركة المنهاجية والمخططة محدودة النطاق.

باختصار، لم تكن معلومات الموالين للحرية والمساواة من أجل المجتمع، ولا بُناهم، تشير إلى القدر الكافي للنفاذ من الأزمة بنجاح. كان من الضروري عدم الوقوع في أخطاء مشابهة، هذه المرة، إذا كان لا يُراد – حسب الزعم – الاختناق في مياه التيار الجديد المسمى

بالليبرالية الحديثة، بعد أن تمكنت الليبرالية من امتصاص وجذب موجات العديد من الثورات المندلعة إلى مياهها، وفي مقدمتها ثورات ١٨٤٨، ١٨٧١، ١٩١٧، والتي شهدها التاريخ الحديث باسم الكادحين والشعوب. ما هو مطلوب ولازم، كان عبارة عن قدرة اكتساب المعلومات الصحيحة، إعادة إعمار المجتمع، وإيجاد الصياغات الناجحة لذلك. نخص بالذكر هنا خيارات الشعوب، التي كان يجب أن تجد معناها، وأن تنوَّر بنيتها في منطقة الشرق الأوسط التي تكاثفت فيها التناقضات مع مرور الأيام، وشهدت الأزمات والاشتباكات الطائشة والمتهورة.

كان على الشعوب إعداد خياراتها إزاء الحملة الأمريكية الجديدة، المسماة بأزمة ١١ أيلول، والمتسمة بماهية تآمرية غائرة الأعماق. كان يجب أن تكون خيارات تجعلها لا تقع مرة أخرى في الأخطاء والمغالطات الجذرية، ولا تصبح رقعة لبنى النظام المهترئ. لقد كان التاريخ ينتظر منها رداً متواضعاً، ولكن جدياً وغيرَ مخادع في نفس الوقت. حيث كان

يوصد أبوابه كلياً أمام التكرارات المجرَّبة التي لا أمل منها.

السؤال الواجب طرحه والرد عليه أولاً هو، كيف يجب أن يكون إطارنا النظري؟ عَمَّ يمكن أن يتمخض البقاء بلا نظرية؟ إلى أين تؤول بنا النظريات الخاطئة والناقصة؟ كيف يجب أن تكون مزايا الإطار النظري القدير والمناسب للأهداف المرجوة؟

إلى جانب كون "الموضة" لفظاً متداوَلاً، إلا أن الصحيح جوهرياً هو ما يقال بأننا في عصر "مجتمع المعلومات". ما يُقصَد بهذا اللفظ هو أنه من الصعب إيجاد الحلول لأبسط الظواهر، وإدارة شؤونها، بدون قوة المعلومات. فما بالك بالظواهر ذات المشاكل الشاملة من حيث المعنى والبناء، من قبيل التحول المجتمعي! أما محصلة السير بحفنة من الحلول البسيطة، فهي الخسران بالأرجح. في حين أن الانتصار التصادفي يتضمن في كل لحظة مهالك المآل بصاحبه إلى الهزيمة والفشل، عاجلاً كان أم آجلاً. وبالنسبة للحياة والمسير المألوفين، فلا يفيدان سوى باضمحلال معنى الحياة الحقة، وزواله

تدريجياً. فالحياة الحقة ليست مجرد السير، بل والسير الدؤوب الأقصى.

من هنا، فعدم تنوير مساعي التحول الأساسية أو توجيهها بإرشادات نظرية قديرة ومناسبة للأهداف، في مجتمعات الأزمة؛ سيُصعِّد من احتمال ذهابها هباء أو تمخضها عن نتائج معاكسة، بنسبة كبيرة. تتأتى مشاهدتنا للتكاثفات الفكرية العظيمة في مثل هذه المراحل من التاريخ، من مثل تلك الخصائص للواقع المعاش. وللسبب ذاته نشهد بروز المدارس الفكرية والعقائدية العظيمة لدى ظهور الحضارات، أو قُبَيل وبُعَيد تشكُّل الأنظمة الجديدة.

من المهم بمكان التركيز، وبكثافة، على الفلسفة الماركسية اللينينية، باعتبارها طبعت تقاليد المعارضات بطابعها في القرن العشرين. وبالنسبة لي شخصياً، كان من الواجب إدراك مدى استحالة قطع المسافة، دون وضع اليد على الخطأ الأساسي لهذا المفهوم – الذي أثر عليّ شخصياً أكثر من غيره من المفاهيم – قبل مرور سبعين عاماً عليه.

إنني أنظر إلى تشكيل مفهومي بصدد النظام، الذي سعيت لاصطلاحه بـ "المجتمع الديمقراطي والأيكولوجي"، خارج نطاق سلطة الدولة أساساً؛ بأنه خُلاصة سلوكي النظري. ويتجسد مضمون إرشاداتي النظرية في البحث عن الحل خارج نطاق كافة سلطات الدولة الهرمية الكلاسيكية المتواجدة في المجتمعات الدولتية، وليس خارج دائرة مفهوم سلطة النظام الرأسمالي وحسب. وكونه سلوك نظري مرتبط بالواقع المجتمعي لأبعد الحدود، وليس سلوكاً خيالياً أو طوباوياً مثلما يُظّن؛ فإنني أعتبره أهم مكسب لي في كفاحي. إلى جانب دور أرضيتي الشخصية والمجتمعية في بلوغي القوة والكفاءة النظرية، إلا إن المؤثر الأساسي هو قدرتي على تفهم المجتمع التاريخي ضمن كافة البنى النظامية. أما ما يستتر وراء فهمي هذا، فهو خصائص النضال والكفاح الذي خضته، ونجاحي في التحلي بروح المسؤولية.

لا جدال حول مكانة فترات الانزواء والسجون والخيانات والمخاضات المستمرة لمدة عشرات السنين،

في تشكُّل الأديان الكبرى والمدارس الفكرية العظيمة. ولقيم المجتمع الطبيعي والإثنيات وصراع الفقراء من أجل الوجود أيضاً، مكانة لا غنى عنها في بنية التفكير هذه. ساطع سطوع النهار أن أساسنا التاريخي لن يكون بفهم التاريخ بأنه تَأَصُّل الأحداث الهامة وتجذُّرها حول السلطة السياسية. لكن هذا السلوك قد يتسم بقيمة معينة في استيعاب النظام القائم ككل متكامل، واستنباط الدروس منه.

التاريخ الذي يجب اعتماده أساساً، هو تاريخ كل ما يشهد التقطبات المتضادة ضمن سياق التطور المجتمعي الهرمي والطبقي. كل التواريخ السياسية الرسمية، إما أنها لا تتطرق أبداً لوجود هذا التاريخ، أو أنها تراه تاريخ مجموعة فوضوية ضيقة النطاق، أو محشر لا حِكمة فيه، أو سرب قطيع يليق استثماره واستغلاله من أجل مآربها هي. بقدر ما يُعَد هذا التاريخ – الرسمي السياسي – جافاً ومجدباً وتجريدياً ومثالياً، فهو أيضاً مفهوم ظالم في عاطفيته. لذا، لن يجد تاريخنا معناه إلا بابتدائه من المجتمع الطبيعي، وارتكازه إلى كافة أنواع أفكار

وعمليات المحكومين، من إثنيات وطبقات وجنسيات، إزاء الهرمية والسلطة السياسية.

بينما نعرِّف دعامةَ نظريتنا التاريخية على هذا النحو، فهي ببُعدها الآخر – وبطبيعة الحال – تشمل أعلى حد لقوة المعرفة في المجتمع. ذلك أنه إذا لم نستطع لحم مفهومنا التاريخي الصحيح بالحدود القصوى للمعرفة، فلن نقدر حينئذ على تحديد كفاءتنا في المعنى وطرازنا في البناء بشكل كفء بصدد المستقبل الآتي. علينا الإدراك تماماً بأن أي نظرية لا تستوعب نطاق المعرفة لدى النظام بأكمله، ضمن أفقها المعرفي؛ إنما هي ناقصة، ولن تنجو من الذوبان في آفاق النظريات المضادة. إنها حقيقة النضال الأيديولوجي الأولية.

إن رسم الإطار النظري لنظام المجتمع الديمقراطي والأيكولوجي على هذه الشاكله، هو الخطوة الأولى. فبمقدار ما نعبئ فحواها ونطور من تطبيقها العملي، سيكون النظام المتطور لدينا حراً ومتساوياً بنفس القدر. يمكننا الرؤية مسبقاً بأن نظاماً متطوراً في هذا الاتجاه ليس نظاماً هرمياً أو دولتياً كلاسيكياً كالقديم، ولا نظاماً

عبودياً للمجتمع المهزوم والمسحوق والمستعمَر. إنه نظام أخلاقي مقيم لعلاقته الدياليكتيكية السائرة مع الطبيعة، غير معتمد في داخله على التسلط والحاكمية، ومحدِّد للمنافع المشتركة مع الديمقراطية مباشرة.

تُعنى الماهية المشاعية في تكوُّن الوجود المجتمعي بالمضمون، لا بالشكل. وهي تبرهن على سيرورة وجود المجتمع عبر الطراز المشاعي وحسب. أما الافتقار إلى الماهية المشاعية، فيكافئ تماماً الخروج من كونه مجتمعاً. كل تطور يحصل على حساب القيم المشاعية، يعني خسران بضعة من القيم داخل المجتمع. من هنا، فاعتبار الحياة بحالتها المشاعية شكلاً أساسياً للحياة هو أمر واقعي. ولا يمكن للجنس البشري أن يواصل وجوده دون توفر هذا الشكل من الحياة. إننا ننوه بإصرار إلى هذه الحقيقة بهدف إدراك القناعات الخاطئة الآتية: إن الهرمية والسلطة اللتين تُحييان المجتمع وتسموان به قيِّمتان – حسب التعبير الحضاري – وما يتبقى هو سرب قطيع يجب رعايته وسَوقه.

يمكننا القول أنه بقدر قِدَم هذا المفهوم، فهو أول كذب ورياء منظم وكبير احتل الأذهان بالأكثر. وبقدر إقناع المجتمع بهذه المزاعم، أُضفيت المشروعية على المرحلة المتطورة على حسابه. إنها قناعة وطيدة بحيث يكاد لا يوجد من لا يقتنع أو لا يؤمن بها. إن إرجاع القيم المحيية للمجتمع والسامية به، إلى القوة الهرمية وقوة السلطة، رغم كون النظام المشاعي هو نمط وجود وتكون الجتمع؛ إنما يتصدر قائمة التناقضات الواجب تحليلها وحلها. هذه المقولة المؤمِّنة لتحريف وتشويه التاريخ المجتمعي، هي معيار المفهوم الأساسي لكافة البنى الفوقية، وعلى رأسها التاريخ والآداب والسياسة. وهكذا يتحول طراز الوجود الحقيقي للمجتمع إلى مادة خرساء، لا قول لها ولا لفظ.

من دون التخلص من تسمية المجتمع البدائي بـ"البدائي"، لن ينجو علم الاجتماع من بناء كافة تثبيتاته على أرضية خاطئة. علينا مرة أخرى اللجوء إلى التشبيه بالخلية النواة. قد تكون الخلية الأم بدائية نسبةً لكافة الخلايا المتميزة بالتنوع. لكن هذه البدائية ليست ببدائية أو رجعية يتوجب تخطيها، بل إنها تعني المبدأ الأس. ومن دون النظر إلى قيم المجتمع المشاعي من هذه الزاوية،

فستُقيَّم وتُدرَس كافة المؤسسات الأخرى بشكل لا جذور له، ويفتقر إلى المعاني الحقيقية بشكل منفرد.

إذن، إن كنا نود أن نكون مبدئيين في النضال المجتمعي، علينا أولاً أن نُكِنّ الاحترام والتقدير لطراز وجود المجتمع، والنظر إليه بعين واقعية. إذ ثمة هروب من المشاعية، حتى لدى أكثر المجتمعيين المعاصرين راديكالية، ليس بتحليلاتهم وحسب، بل وفي تطبيقاتهم العملية أيضاً. أما القول بأنه خاص ولكن أفكاره مشاعية، فهو مغالطة حقيقية. وهو محصلة لإبقاء النظام الرأسمالي المجتمعَ مجرداً من الأخلاق ومفتقراً إليها. فعندما نصل نهايات القرن العشرين، نكاد نرى أن الإثنية، القبيلة، العشيرة، والشعب هي مصطلحات بقيت على هامش علم الاجتماع. لكن، بدون إيلاء القيمة اللازمة للإثنية، بقدر السلطة السياسية على الأقل؛ فمن غير المحتمل إيلاء المعنى اللازم للمشاكل المجتمعية أو البلوغ بها إلى تحليلات سليمة وصحيحة. يُعبِّر المضمون المشاعي عن ذاته في الإثنية بأكثر الأشكال كثافة.

ماذا سيتبقى من المجتمع في حال قضائنا على الإثنية؟ فحتى البارحة كانت كل المدارس الفكرية

المعاصرة، بما فيها الماركسية، ترى الإثنية شكلاً بِدْئياً وبدائياً، لا فاعلية له. أما مضمونها المشاعي، فهو أكثر مؤقتية، وخاص بالرجعية والتخلف، حسب ما صورته تلك المدارس. هكذا اعتُبِرَت الفردية مشرِّفة وهامة بمقدار ما تبرز إلى الأمام وتهيمن على القيم المجتمعية. من هنا، فعندما نقول أن علماء الاجتماع سيئون جداً نسبةً إلى الرهبان، إنما نتكلم حينها عن نقطة بالغة الأهمية. فالراهب، الذي يبرز في المجتمع كأكثر الشاعرين به، يعيش مع المجتمع ومن أجله حسبما يعتقد ويفكر. في حين أن صحة معلوماته ليست بالقسطاس الأساسي. بل إن القسطاس الأساسي هو ارتباطه بمشاعية المجتمع. أما "عالِم الاجتماع"، فأياً كانت صحة معلوماته، فهو لا يعتمد المشاعية المجتمعية أساساً، بل يتقرب كعضو تكنيكي. وهكذا تبدأ الكوارث.

من هنا، إن لم يدرك كافة العلماء عموماً، وعلماء الاجتماع على وجه الخصوص، قدسية مشاعية المجتمع، وإن لم يلتزموا بها حتى الموت؛ فلن ينجوا وقتئذ من تسميتهم – بحق – باسم "طبقة اللاأخلاقيين الكبار". فلو أن الالتزام بمشاعية المجتمع، والارتباط بها كان

موجوداً، لما وصلت الحروب والسلطة، والاستعمار والاستغلال، إلى هذه الأبعاد المعاشة. وإلا، فبأي مجتمعية يمكننا تعليل القنبلة الذرّية؟([1])

نجد الإنسان البيئي يتخبط في المجاعة والعَوَز من جميع الجهات، مقابل الناس المشبَعين من كل شيء في متروبولات الرأسمالية. إن خاصية الربح والمنفعة المغالى فيها في النظام تُجَسِّد – وبكل جلاء – العلاقةَ الجدلية القائمة بين الإنسان البدين، والإنسان الهزيل الذي تكاد تخرج أفصاده من بين ضلوعه. وكأنه لم يتبقَّ لبنية المجتمع الداخلية أي طاقة تؤهلها لتطوير التناقضات أكثر من ذلك. وكأن التكرار المفرط، أو التساقطات والطروحات الجارية في بعض المؤسسات، برهان قاطع على سيرورة الأزمة والفوضى المولج فيها. نحن على مشارف اللحظة التي تتحطم فيها الحلقة، مثلما شوهد في سلسلة كافة الأحداث الطبيعية. فالتشريع القديم يفقد مفعوله. والبنى القائمة لا معنى لها، لافتقادها آلياتها. لذا

[1] الصفحة ١٠٧ دفاعا عن شعب الطبعة الثانية ٢٠٢١ دارشليرللنشر

نَعتَبِر أننا على عتبة سن قوانين المعاني الجديدة، وتأسيس البنى اللازمة لها.

وهنا تبدأ مشكلة الأيكولوجيا الاجتماعية بالأرجح. المجتمع الطبيعي، بجانب من جوانبه، مجتمع أيكولوجي. والقوة التي تبتر المجتمع داخلياً، تبتر أواصر معانيها مع الطبيعة أيضاً. فبدون وجود بتْر داخلي، لا تتولد أي مشكلة أيكولوجية غير اعتيادية. لكنَّ الغير مألوف هو افتقاد المجتمع الحضاري للمعاني المعاشة في كافة المراحل الطبيعية. وتنجم حالة أشبه بفصل الوليد عن ثدي أمه. وتُمحى أبهة الذكاء التحليلي رويداً رويداً. في حين أن الذكاء التحليلي المبتعد بكثافة عن لغة الضمير والطبيعة، يطوّر من تناقضاته مع البيئة تصاعدياً، داخل عالَمه المزيف الذي صوَّره. ويكتنف الضباب الأواصرَ القائمة بين الحياة والطبيعة، لتحل محلها الأفكار التجريدية والآلهة المجردة. وتتخلى الطبيعة الخلاقة عن مكانها للإله الخلاق. وتُطبَع الطبيعة بطابع الظلم، بدلاً من اعتبارها كحنان الأم ورأفتها.

هكذا يغدو التحامل على الطبيعة الخرساء الظالمة، بطولةً للإنسان. وتصبح كافة أشكال الإبادة المختلة للحيوانات والنباتات عادةً مألوفة، وكأنها حق أساسي لمجتمع الإنسان. وتُعتَّم البيئة الطبيعية وتُعمى، لتغدو مساحة حياة ميتة، مؤقتة، ولا أمل منها. وباتت الطبيعة الحية – مصدر الآمال التي لا تعرف النضوب – ركاماً من المواد العمياء الفظة، التي لا مفهوم لها.

لكن مفهوم الطبيعة هذا، والمتحطم مع النهضة، أضحى موضوع استثمار واستغلال لا أبعاد له في النظام الرأسمالي، مثلما هي الحال بالنسبة للمجتمع. حيث يسعى لإتمام فتح البشرية العالمية بفتح الطبيعة. ويَعتَبِر ممارسة كل أنواع الاستثمار التي يشاؤها بشأنها، حقاً له وكفاءة منه. المحصلة المتمخضة من الثورة الصناعية وما بعدها، هي وضع الضمان على البيئة الطبيعية، كشرط حيوي لا غنى عنه بالنسبة للمجتمع. لقد أُدرِك أن غير العاقل هو النظام بعينه، لا الطبيعة. ولكن بعد فوات الأوان.

فالبيئة تعطي إشارات الإغاثة على الدوام. إنها تصرخ بأعلى صوتها قائلة أنها لن تطيق تحمّل النظام الاجتماعي القائم. وكأن أزمة النظام، بجانبها هذا، قد ولجت مساحة الفوضى البينية. ولن يسعفه الحظ في الخروج من الفوضى، ما لم تحلِّل وتَحُل النقاشاتُ الأيكولوجية الدائرة، حقيقةَ المجتمع الأيكولوجي، من حيث المعنى والبنية. ([٢])

ما يُعاش هو تَسَرطُنُ المدينة وانهيارُ الريف. إذ أُخرِجَت ثنائيةُ المجتمعِ والطبيعة من كونها شكلاً للحياة، سواءٌ داخلَ كلِّ واحدٍ منهما، أو فيما بينهما. إننا في مواجهةِ الحدثِ المسمى "المجتمع المريض واللااستمرار الأيكولوجيّ". فعوضاً عن أنْ يَكُون المجتمعُ شكلاً من الوجودِ الذي يَكُونُ العيشُ ضمنه ممكناً، يتم تحويله إلى جزءٍ مِن منظومةِ الآلات أو امتدادٍ لها ضمن إجراءاتِ التحكم والاستغلال. ومثلما يتم الإبقاءُ على المجتمع والفرد من جهةٍ والطبيعةِ من جهةٍ أخرى على تنافرٍ وتضادٍّ فيما بينهما بنحوٍ غيرِ مسبوقٍ في أيٍّ من مراحلِ التاريخ الحضاري، فقد أُقحِمَت الفردانيةُ والطبيعةُ ذات التوازنِ الأيكولوجي المختلِّ في وضعٍ غَدَتا فيه عاملَين

[٢] الصفحة ١٦٩ دفاعا عن شعب الطبعة الثانية ٢٠٢١ دارشليرللنشر

للهجومِ المضاد، وكأنهما تنتقمان من المجتمعِ والبيئة. حيث غدا الطبُّ يبرهِن بالمئاتِ من الأمثلة اليومية على أنّ السرطانَ الشخصي ذو جذورٍ اجتماعية. فلَئِنْ وَضعنا نُصبَ العين أنّ السيجارةَ وحدها من أهمِّ أسبابِ السرطان، والتي باتت عادةً اجتماعية شائعة (تجارةُ التبغ مصدرُ ربحٍ رأسمالي تُحَرِّضُه الحداثة)؛ فسندرك بنحوٍ أفضل صوابَ الحديث عن مصطلحِ "السرطانِ المجتمعي". هكذا بات المجتمعُ خارجاً عن كونه إطاراً للحياة.

النتيجةُ الأخرى التي علينا استخلاصُها من تاريخِ المدينة، هي تضخمُ المدينةِ كَوَرَمٍ سرطانيّ، في حالِ لَم تكترِثْ لماهيةِ علاقتها مع البيئة. حيث ما مِن جوابٍ على سؤال: "أين يجب رسم حدودها وتحديد مكانها؟". إنّ منطقَ المدينة المُحَرَّف، وكذلك المدنياتِ المتصاعدةَ تحت ظله، ليست دليلاً على العقل. بل على اللاعقل. أو بالأحرى، وعلى العكسِ مما يُعتَقَد، فهي منتوجُ العقلِ التحليلي الأشبه بصوتِ صفيحةٍ تَنَكِيّة. وقد بَتَرَ أواصرَه مع الحياة والعواطفِ وخسرها. واليوم ندرك على نحوٍ أفضل أبعادَ الكوارث التي ربما يستحيل التراجعُ عنها أو الحيلولة دونها. رغم ذلك، فالمدنُ كانت بُنى أكثرَ عظمةً في العصور الأولى، ولم تَكُن قد افتقدت فِطرتَها السليمة بعد. كما لم تَكُن التناقضاتُ بين الطبيعة والمجتمع

الريفيِّ-القروي قد تَجَذَّرَت بَعدُ في المدنيتَين السومرية والمصرية. بل كان التوازنُ لا يزال ذا طابعٍ ريفي. أما المدنُ المتعاظمةُ حول القلاعِ الداخلية والخارجية، فكانت ضمن تكاملٍ مع الزراعة من حيث الموقع. ونادراً ما كان تعدادُ سكانها يتجاوز مئاتِ الآلاف. ربما تمكّنَت عدةُ عواصم من الوصول إلى هذا المستوى. كما لَم تَكُن مشكلةُ تلوثِ البيئة قد بلغت أبعاداً جادة. هذا وكانت تتميز بعمارٍ قَيِّمٍ مُتخَمٍ بالمعاني، وكانت تُشَكِّلُ كُلاًّ عضوياً متكاملاً. كانت المعابدُ والأسواقُ والمجالس وقاعاتُ المسارحِ والساحاتُ الرياضيةُ قد اعتمدت عَمَاراً بَهِيّاً متناسقاً في المدنية الإغريقية-الرومانية. كما كانت السطوحُ والرَّدَهَاتُ والحدائقُ ونظامُ المنازلِ ذات ماهيةٍ عضويةٍ متكاملةٍ ومتممةٍ لبعضها البعض. ولا تنفكُّ بقايا تلك المدن تَبعَثُ على الخشوع والحماسِ من الأعماق. لقد كانت أمكنةً تحتوي على مسحةٍ من القدسية، ومشحونةً بالمعاني الفلسفية.([٣])

ما الذي يتبقى من المدينة حينذاك؟ فالمعابدُ والمسارح والمجالس والقاعاتُ الرياضية والسوق قد تَخَلَّت عن منزلتها منذ زمن لنُسَخٍ تقليدية مُشَوَّهةٍ عنها. لذا، سيَكُون من الأصح نعتُها بـ"غُرَف الإنعاش". مستقبلُ المدينة

[٣] مانيفستو الحضارة الديمقراطية المجلد الثاني المدنية الرأسمالية الصفحة ٢٧٩ الطبعة الرابعة ٢٠٢١ دارشليرللنشر

بحالتها هذه يكتنفه الغموض. فتأمينُ المأكل لمدينةٍ تعدادها عشرُ ملايين نسمة، يعني موتَ منطقةٍ بحالها على صعيدِ المجتمع الأيكولوجي. فتغذيةُ هذه المدينة لوحدها تقتضي إبادةَ المجتمع والبيئة. وللقضاءِ على بلدٍ ما، يكفي أنْ تَكُون لديه عدةُ مدنٍ ذات خمسةِ أو عشرةِ ملايين من الأنفس. فتَلَوُّثُ الهواء بسببِ المواصلات فقط، كافٍ لموتِ المدينة. لقد فَقَدَت المدينةُ معانيها بتَخَطِّيها المعدَّلَ المعقول بفوارق شاسعة. ولا يمكن الحديثُ عن الحياة في مكانٍ يخلو من المعاني. هذا إنْ كنا لا نَعتَبِر عمليةَ التنفس وحدَها حياةً بالطبع.

كانت المدنُ سابقاً ساحاتٍ تُكتَشَف فيها الحقائق، وتصاغُ فيها الفلسفة. أما ما هو قائمٌ في مدنِ الصناعوية المنهارة، فليس سوى مَراعٍ يتحقق فيها التحولُ إلى قطيع، بناءً على إفراغِ ثالوثِ الجنس والرياضة والفن من جوهره كلياً. فإنْ لَم يَكُن هذا بموتِ المدينة، فماذا عساه يَكُون؟([٤])

لا يمكننا تقييم الفُرَصِ السانحةِ لحلِّ القضايا المتعلقةِ بالمجتمع بالشكلِ الذي يليق به، دون استيعابِ الأواصرِ الكامنةِ بين رُقِيِّ مستوى ذكاءِ النوعِ البشريِّ والسياقِ

[٤] مانيفستو الحضارة الديمقراطية المجلد الثاني المدنية الرأسمالية الصفحة ٢٨٤ الطبعة الرابعة ٢٠٢١ دارشليرللنشر

الاجتماعيّ الخاصّ به. قد يَكُونُ قياسُ الطاقةِ الكامنة لمستوى الذكاءِ لدى فصيلةِ النوعِ البشريّ موضوعَ مضاربةٍ من حيث البداية. وقد يَكُونُ هذا القياسُ غيرَ ممكن. لكنّ ظاهرةَ الحربِ التي نشهدُها على مرّ التاريخِ البشريّ، ووصولَها مستوىً تَدفَعُ فيه البيئةَ إلى حافةِ الفناءِ الكامل في ظروفنا الراهنة؛ إنما يشيرُ بوضوحٍ لا تَشُوبُه شائبةٌ إلى كوننا وجهاً لوجهٍ أمامَ ذكاءٍ مختلفٍ جداً. وتتضح استحالةُ سدِّ الطريقِ أمام الدمارِ الأيكولوجيّ والاجتماعيّ، بمجردِ الاقتصارِ على التحليلاتِ الطبقيةِ والوصفاتِ الاقتصاديةِ الجاهزةِ والتدابيرِ السياسيةِ والتراكماتِ القصوى للسلطة والدولة. بل وكأنّ هذا مُؤَكَّدٌ فعلاً. فمن الواضحِ مدى حاجةِ هذه القضيةِ إلى مقاربةٍ أكثر جذرية.(٥)

إني أَعتقدُ بضرورةِ جعلِ "إخراجِ المجتمعِ مِن كَينونتِه" قضيةً أساسية. فالأمرُ الأولُ هنا يتجسدُ في وجودِ القِيَمِ المُحَدِّدَةِ لمجتمعٍ ما، والتي تُنشِئُ وجودَه الاجتماعيَّ وتُؤَسِّسُ له. إني أتحدثُ عمّا أسميناه "الوجودَ" بذاته. ثانياً، إني أتحدثُ عن التطوراتِ التي تُجرِّدُ كَينُونَةَ المجتمعِ ووجودِه من ماهيتِها، وتَنسفُ أساسَ وجودِه. وإذا كان هذان الأمران يجريان بشكلٍ

---

٥ مانيفستو الحضارة الديمقراطية المجلد الثالث سوسيولوجيا الحرية الصفحة ٤٩ الطبعة الرابعة ٢٠٢١ دارشليرللنشر

متداخل، فهذا يعني أنه ثمة قضيةً اجتماعيةً كبرى. وعلى سبيل المثال، فإذا قَضَت حقبةٌ جليديةٌ على جميعِ الكلاناتِ في العهدِ الكلاني، فلا نستطيع نعتَ ذلك بالقضية، لأنّ الكوارثَ الطبيعيةَ تحصلُ خارجَ إرادتنا. ولِكَي تُعتَبَرَ المشكلةُ قضية، فينبغي خَلقُها بيَدِ الإنسانِ نفسِه.

فحتى المشكلةُ الأيكولوجيةُ لَم تُعَرَّفْ كمشكلة، إلا عندما تَشَكَّلَت بيَدِ الإنسان. والحالُ هذه، فإرجاعُ القضيةِ الاجتماعيةِ الأوليةِ إلى القوى المدمّرةِ والمفكّكةِ للمجتمعِ مِن دعائمه، سيؤدي بنا إلى تعريفٍ سليم.(٦)

٦ مانيفستو الحضارة الديمقراطية المجلد الثالث سوسيولوجيا الحرية الصفحة ٦٣ الطبعة الرابعة ٢٠٢١ دارشليرللنشر

# الأيكولوجيا: تَمَرُّد البيئة

يُعَدُّ اختلالُ التوازنِ الحساسِ للعلاقةِ بين المجتمع والبيئة من القضايا الأساسيةِ الناجمة عن نظامِ المدنية. ولَطالما بَقِيَت الطبيعةُ الاجتماعيةُ مرتَبِطةً بهذا التوازنِ الحساس، من خلالِ تناغُمها مع البيئة طيلةَ وجودِها وأطوارِ تطوُّرها المديدة. ويُعزى عدم العثورِ على حالاتِ الشذوذِ والانحراف، التي قد تُخِلُّ بالتوازنِ بشكلٍ جذريّ خلالَ تَطَوُّرِها التلقائيّ، إلى كونه من دواعي التَطَوُّرِ الطبيعي. فالأنظمةُ تتقدَّمُ أساساً على خلفيةِ تَغذيَةِ بعضها بعضاً، وليس بإفناءِ بعضها بعضاً. ولدى حدوثِ الانحرافات يتوجبُ تجاوزُها من قِبَلِ منطِقِ النُّظُمِ القائمة. بهذا المعنى، تَظهَرُ المدنيةُ كشذوذٍ ضمن نظامِ الطبيعةِ الاجتماعية. ومهما تمَّت الإشارةُ إلى "نظامِ المدنية"، إلا إنّ هذه العبارةَ ذاتُ قيمةٍ دعائية، لا غير. حيث ابتُدِعَ هذا المصطلحُ لإقامتِه مقامَ نظامِ الطبيعةِ الاجتماعيةِ الحقيقيّة. فبينما تُطلَقُ تسمياتُ "البربرِ والبدوِ الرُّحَّل والمجموعاتِ الهامشية" على مَن يُشَكِّلُ صُلبَ نظامِ الطبيعة الاجتماعية، فقد وُجِدَت تسميةُ "نظامِ

المدنيةِ" لائقةً بالشبكاتِ والعصاباتِ المتَطَفِّلةِ على القِيَمِ الاجتماعية. لكن، وأيَّما كانت الزاويةُ التي ننظُرُ منها، فإنّ الحروبَ والنهبَ والسلبَ والدمارَ والإباداتِ والاحتكاراتِ والضرائبَ والإتاواتِ تُعتَبَرُ علاماتٍ رئيسيةً لتَصاعُدِ المدنية؛ وهي خليقةٌ بنَعتِها بـ"البربريةِ الحقيقية". بينما الدمارُ المستمرُّ للقرى والمدن، وقتلُ ملايينِ البشر، وإخضاعُ سَوادِ المجتمعِ لنظامِ الاستغلالِ ليس ضرورةً طبيعيةً من ضروراتِ نظامِ الطبيعةِ الاجتماعية، ولا يُمكِنُ نعتُ ذلك إلا بالحالةِ الشاذةِ عن هذا النظام.

تاريخُ المدنيةِ المعمرةِ خمسةَ آلافِ عام هو في الوقتِ نفسِه تاريخُ تَطَوُّرٍ وتَعاظُمِ هذا الانحراف. وانفجارُ الكوارثِ الأيكولوجيةِ في عصرِ الرأسماليةِ التي انتَعشَت المدنيةُ فيها إلى أقصاها، برهانٌ قاطعٌ لا يَقبَلُ التفنيدَ بشأنِ حقيقةِ هذا الانحراف. بينما لم تُسفِر الطبيعةُ الاجتماعيةُ عن هكذا كوارث في غضونِ حياتِها الممتدةِ إلى ثلاثة ملايين عاماً على وجهِ التقريب. فأنظمةُ المجتمعِ والبيئةِ كانت تُغَذّي بعضَها بعضاً. أما الأزماتُ الأيكولوجيةُ المستفحلةُ والمتفجرةُ في تاريخِ المدنيةِ الوجيز، فمرتبطةٌ بمضمونها الهَدّامِ الهادفِ إلى الربح. الأمرُ ليس منحصراً بالربحِ الرأسماليّ فحسب. بل وسارَت مُراكَمَةُ القِيَمِ المُفرِطةُ يداً بيَدٍ مع دمارِ كِلتا

الطبيعتَين خلالَ جميعِ مراحلِ المدنية. الأهراماتُ أيضاً تَرَاكُم. ولكن، بالمقدورِ تَصَوُّرُ مدى وماهيةِ الدمارِ الاجتماعيّ الناجمِ عنها بصورةٍ تقريبية. والمُراكَماتُ الشبيهةُ التي لا حصرَ لها قد حَمَّلَت البيئةَ أحمالاً إضافيةً على الدوام. وجَلَبَ الانهيارُ الاجتماعيُّ الانهياراتِ البيئية معه.

فبُنى الحداثةِ الرأسماليةِ المرتكزةُ على الربحِ الاحتكاريّ اللامحدودِ قد حَمَّلَت المجتمعَ وتوازُنَه القائمَ مع البيئةِ أعباءً تَفُوقُ طاقتَه مِراراً وتَكراراً، لنَدخُلَ في نهايةِ المطافِ عصرَ الأزمةِ الأيكولوجيةِ العارمة. دورُ الصناعويةِ الاستراتيجيُّ مُعَيِّنٌ في ذلك. والتصنيعُ والحداثويةُ المعتمِدان على محروقاتِ المستحاثات عامِلان أوليانِ في هذا التعيين. فضلاً عن أنّ استخدامَ محروقاتِ المستحاثاتِ في السيارات أدى بشكلٍ غيرِ مباشر إلى الكوارثِ التي تَسَبَّبَت بها حوادثُ السير، والتي بدَورِها أَسفَرَت عن سلسلةٍ متصلةٍ من الدمار. وهكذا تتحوَّلُ الكوارثُ البيئيةُ إلى نَكَباتٍ اجتماعية، وتتحوَّلُ هذه الأخيرةُ إلى كوارثَ بيئيةٍ مرةً أخرى، مَشَكِّلَةً بذلك سلسلةً من التفاعُلاتِ المنعكِسة. لذا، من الخطأِ تسميةُ عصرِ الرأسماليةِ بعصرِ العقلانية. فالتراكُمُ جَشَعٌ أعمى ولَعين. فمن خلالِ النتائجِ الظاهرةِ للعَيانِ يَتَبَدَّى أنّ التراكُمَ كلَّه تَحَرَّكَ طيلةَ التاريخِ بعَماء، لا

بموجبِ عقلانيةِ المجتمعِ–البيئة. قد يَكُونُ عقلانياً على الصعيدِ التحليلي. ولكن، تَبَيَّن كفايةً أنّ الذكاءَ التحليليَّ ذكاءٌ أعمى وتدميريٌّ تماماً بالنسبةِ للذكاءِ العاطفيّ الوحيدِ الذي تَتَّسِمُ به البيئة.

بناءً على إيضاحاتنا السابقة، يمكننا القولُ أنّ البيئةَ لَم تَعُد تُطِيقُ تَحَمُّلَ ظاهِرَتَي التَّضَخُّمِ السكانيّ وتَعاظُمِ المدينة، اللتَين تسارَعَتا بإفراط مع تَحَوُّلِ المدينةِ والطبقةِ الوسطى إلى بؤَرٍ للسلطة. كما لا تستطيعُ طبيعةُ المجتمعِ أيضاً تَحَمُّلَهما. فتَعاظُمُ السلطةِ والدولةِ بالتداخلِ مع مسارِ مُراكَمَةِ رأسِ المالِ يَتمَيَّزُ بأحجامٍ وأثقالٍ لا يُمكِنُ لأيّ تَوازُنٍ اجتماعيّ وبيئيّ تَحَمُّلها. وتداخُلُ أزمةِ البيئةِ والأزماتِ الاجتماعيةِ واكتسابُها السيرورةَ متعلقٌ أيضاً بالتعاظُمِ الاحتكاريّ في كِلتا الساحتَين، حيث تُغَذّيان بعضهما البعضَ كنِظامَي أزمة. كلُّ التشخيصاتِ العلميةِ تُجمِعُ على أنه في حالِ استمرارِ هذه الزوبعةِ خمسين سنةً أخرى، فسيَصِلُ الانهيارُ أبعاداً لا تُطاق. لكنّ الطابعَ الأعمى لاحتكاراتِ رأسِ المالِ والسلطة، والذي يؤدي إلى الدمار، لا يَرى ذلك ولا يسمَعُه. إنه كذلك بحُكمِ جوهرِه.

يتطورُ علمُ البيئةِ وحركاتُه الحديثةُ العهدِ نسبياً مع مرورِ الأيام. ومثلما الحالُ في حقيقةِ المرأة، فإنّ الوعيَ

يتنامى مع تَقَدُّمِ العلمِ بشأنِ ظاهرةِ البيئة، وتتصاعدُ الحركةُ مع تنامي الوعي. إنها الحركةُ الأكثر رواجاً في المجتمعِ المدني. إذ تَجذبُ المُنادين بالاشتراكيةِ المشيدة والأنارشيين طردياً، كونها الحركةَ التي تَفرضُ تضادَّها مع النظامِ أكثر من غيرها. كما اتَّسَمَ الانخراطُ فيها بنوعيةٍ عابرةٍ للقوملياتِ والطبقاتِ لأنّ المجتمعَ كُلَّه معنيٌّ بها. هنا أيضاً نستطيعُ ملاحَظةَ الآثارِ الكثيفةِ للهيمنةِ الأيديولوجيةِ الليبراليةِ على هذه الحركة. ومثلما الحالُ في كلِّ قضيةٍ اجتماعيّة، فإنّ الليبراليةَ تغضُّ النظرَ عن المضمونِ البنيويِّ للقضيةِ الأيكولوجيةِ أيضاً، سعياً منها لإلقاءِ المسؤوليةِ على التقنيةِ ووقودِ المستحاثاتِ والمجتمعِ الاستهلاكي. مع أنَّ هذه الظواهرَ الجانبيةَ جمعاء هي منتوجُ نظامِها (لانظامِها) الحداثَوي.

بالتالي، ومثلما الحالُ في الحركةِ الفامينية، فإنّ الحركةَ الأيكولوجيةَ بحاجةٍ ماسةٍ إلى الحسمِ الأيديولوجيّ. يجب إخراجُ تنظيمِها وممارستِها من شوارعِ المدينةِ الضيقة، وسَكبِها على المجتمعِ أجمع، وبالأخص على مجتمعِ القريةِ–الزراعةِ الريفي. فالأيكولوجيا أساساً دليلُ عملِ ممارسةِ الريفِ والمجتمعِ

القرويّ–الزراعي وجميعِ البدوِ والعاطلين عن العملِ والنساء.([٧])

الظاهرةُ الأساسيةُ التي تُلاحَظُ أثناء تصاعُدِ مجتمعِ المدنية، هي ابتلاعُه طردياً للمجتمعِ الذي تنامى بين طواياه، وصَهرُه إياه داخلَ أجهزةِ العنفِ والاستغلال، وقيامُه تأسيساً على هذه الظاهرةِ بتفكيكِ وتدميرِ العلاقةِ الأيكولوجيةِ التكافليةِ القائمةِ مع الطبيعةِ الأولى مُحَوّلاً المجتمعَ إلى مَصدرٍ للموارد، واستثمارُه تدريجياً حتى النهاية. التساؤلُ المطروحُ في هذه الحالة هو: "هل سيتبعثرُ المجتمعُ بالتناقضاتِ الداخليةِ أم بالتناقضاتِ الأيكولوجية؟". وقد باتَ هذا سؤالاً مرحليّاً قائماً.

والصحيحُ هو أنه لا يُمكنُ للطبيعتَين الأولى والثانيةِ أنْ تتَجَنّبا معاناةَ الكوارثِ الكبرى في ظلّ هيمنةِ التناقضَين معاً، في حالِ عدمِ حصولِ تحوُّلٍ إيجابيٍّ جذريٍّ في المدنية.([٨])

---

[٧] مانيفستو الحضارة الديمقراطية المجلد الثالث سوسيولوجيا الحرية الصفحة ٣٦١ الطبعة الرابعة ٢٠٢١ دارشليرللنشر

[٨] مانيفستو الحضارة الديمقراطية المجلد الخامس القضية الكردية وحل الأمة الديمقراطية الصفحة ٢٤ الطبعة الرابعة ٢٠٢١ دارشليرللنشر

من هنا، فالثورةُ الصناعيةُ حسب رأيي لم تصبحْ حلاً، بل غَدَت عنواناً لنهايةِ المدنِ وبدايةِ موتِها. فالصناعويةُ والبيروقراطيةُ قد ضَخَّمَتا المدنَ كالتيهورِ تزامناً مع القرنِ التاسع عشر. وهذا التضخمُ من النوعِ السرطانيّ الذي لا معنى له البتة، انتهى بالبيئةِ إلى كارثةٍ بكلِّ معنى الكلمة. أي أنَّ المدينةَ لا تَقتلُ نفسَها فحسب، بل وتَقتلُ معها البيئة، وبالتالي تَستَهلِكُ وتقتل أيضاً المجتمعَ الريفيّ، أي حقيقةَ التاريخِ المُعَمِّرةَ ١٥,٠٠٠ سنة، وقوتَه المنتجة، ومنبعَ الثقافةِ المادية والمعنوية. والنتيجةُ هي تَخَبُّطُ المجتمعِ ضمن قضايا عملاقة، وتَحَوُّلُه إلى مركزٍ عامٍّ لإنتاجِ البطالةِ والحرمان. أي أنَّ مدينةَ الشرقِ الأوسطِ التي خَسِرَت هيمنتَها، قد صارت مركزَ اللامدينة، ومركزَ مَوتِ وإماتةِ إحدى أهمِّ وسائلِ المدينةِ وبالتالي المجتمعيةِ بشكلٍ مستمر.

تاريخُ المدنيةِ الشرقِ أوسطيةِ هو تاريخُ دمارٍ وإنكارٍ البيئةِ والمحيط. حيث يتحول ذلك إلى عادةٍ متأصلةٍ في التاريخِ بحُكمِ تَشَكُّلِ قِيَمِ المدنيةِ كثقافةٍ ماديةٍ ومعنويةٍ بالتأسيسِ على إنكارِ قِيَمِ المجتمعِ النيوليتيّ (تَفنيدُها

ديناميكياً)، رغمَ أنَّ المجتمعَ النيوليتيَّ أيكولوجيٌّ على صعيدِ قِيَمِ كِلتا الثقافتَين. فالبيئةُ في عالَمِه المعنويّ وفي دينِه حيويةٌ وتُقَدَّسُ كأسمى قيمة. كما أنَّ تنامي إمكانياتِ التغذيةِ بالالتفافِ حول المرأةِ هو بمثابة بداية الاقتصاد. أي أنَّ الطبيعةَ والمرأةَ ضمن اتحادٍ متناغم. كما يُرمَزُ بالإلهةِ الأُمّ إلى مفهومِ الدينِ الطبيعيّ الحيويّ. فالقِسمُ الأكبرُ من وسائلِ الإنتاجِ الماديّ هو من اختراعِ المرأة، وثقافةُ المأكلِ والمَلبَسِ أيضاً تَحمِلُ طابعَها. كلُّ هذه القِيَمِ ستتعرضُ مع المدنيةِ إلى الإنكار، وستُصَيَّرُ وسائلَ ربحٍ وقمعٍ تحت ظلِّ هيمنةِ الرجل. كما وسوف تُستَحقَرُ الأرضُ الأُمّ. تقولُ الكتبُ المقدسةُ مخاطبةً الرجال: "نساؤُكم حَرثٌ لكم، فأتوا حَرثَكم أنّى شئتم". والأنكى أنّ المدنَ السومريةَ مَهَّدَت السبيلَ أمامَ تَمَلُّحِ الأراضي بسببِ استخدامِها الدائمِ بهدفِ الربح، مما عَظَّمَ من مخاطرِ التَّصَحُّرِ الطبيعيّ من خلالِ رَفدِه بالتَّصَحُّرِ الاصطناعيّ. ودورُ التَّمَدُّنِ لافتٌ للأنظارِ جداً في تَصَحُّرِ ميزوبوتاميا.

لَطالما يُنظَرُ بعَين الاستحقارِ والاستهجانِ إلى الطبيعةِ والبيئةِ والأرضِ في وِجهةِ نظرِ المدنية. إنّ هذا الموقفَ أيديولوجيٌّ في أصلِه، يهدفُ إلى الحطِّ من شأنِ مجتمعِ الزراعةِ– القرية والتحكُّمِ اليسيرِ به، لأنه تَصاعَدَ على أساسِ التضادِّ معه. لقد ابتَدَعَت المدنيةُ تَصَوُّراً أيديولوجياً عن العالَم، وكأنّ هذا العالَمَ عدوٌّ لَدودٌ

للبشرية، وأنه موجودٌ فقط كي يحاسبَه الإنسان. كما تَقولُ الكتبُ المقدسة: "إنه مكانٌ لامتحانِكم، لا غير". مقابل ذلك، وبينما يَخلقُ الدولتِيون جِنانَهم في هذا العالَم، فهم لَم يُؤمِنوا البتة بالأديانِ التي ابتَكَروها، لأنهم يَعلَمون عِلمَ اليقين أنهم هم مَن أَوجَدَها. من جانبٍ آخر، فالتطورُ الاجتماعيُّ الناشئُ بالتداخلِ مع الأوساطِ الجيوبيولوجيةِ سوف يُرغَمُ على إنكارِ جوهرِه هذا أيديولوجياً مع تَقَدُّمِ (في الحقيقة، يجب القول: مع تراجُعِ) تاريخِ المدنية، ليَغدوَ على تضادٍّ وتنافُرٍ معه عبر تصوُّراتِ العالَمِ الآخَرِ الخياليِّ والمُجَرَّد.

يَكمن جوهرُ القضيةِ الأيكولوجيةِ في هذه الحقيقةِ القائمة. بالتالي، نستطيعُ الإدراك أنها قضيةٌ اجتماعيةٌ تماماً بكلِّ خطورتِها. ولا يُمكنُ لمجتمعٍ مُرغَمٍ على إنكارِ جوهرِه بهذا المنوالِ أنْ نجعلَه قادراً على الاستمرارِ بحياتِه حتى أَجَلٍ طويل. فمنطقُ احتكاراتِ السلطةِ والاستغلالِ في الربح، والحروبُ الأيديولوجيةُ والعسكريةُ التي شَنَّتها في سبيلِ ذلك؛ إنما هي أيكولوجيةٌ مضادةٌ وبيولوجيةٌ مضادةٌ ومجتمعيةٌ مضادة. أما الأزمةُ المُعاشةُ راهناً، أي في العصرِ الماليِّ للهيمنةِ الرأسمالية؛ فكأنَّها نَقَشَت كلَّ هذه الوقائعِ في أذهانِ وعيونِ البشريةِ جمعاء، وتُبَيِّنُ للجميعِ عَلَناً أنَّ العالَم المزيفَ الذي اختَلَقَته هذه الهيمنة، قد باتَ محضَ لفائفَ وَرَقِيّة. لَم تَغتَرِب

البشريةُ في أيةِ مرحلةٍ من مراحلِها إلى هذه الدرجة عن الطبيعةِ والحياةِ والمجتمع. ونظراً لأنينِ مجتمعِ الشرقِ الأوسطِ تحت أعباءِ المدنيةِ المركزيةِ القهّارةِ والنَّهَّابةِ لأطولِ مدة، ولأنه يتصدر المناطقَ الأقربَ إلى التَّصَحُّرِ لأسبابٍ جيوبيولوجيةٍ طبيعيةٍ واصطناعيةٍ على السواء؛ فهو لا يُعاني من القضايا فحسب، بل ويتخلى عن الحياةِ لدرجةِ أنه يرى الحلَّ في الانتحار. أو بالأحرى، إنه يُرغَمُ على التخلي عنها.([٩])

وفي هذه الحالةِ ينبغي طرح السؤالِ التالي: مَن الذي يُعَدُّ بربرياً ويشبهُ الوحش؟ أَهي المجتمعاتُ المستمرةُ في حياتِها في أحضانِ الطبيعةِ ومتداخلةً معها كما الأُمُّ وابنُها، أم هم الجاثمون على ظهرِها مُستَولين على قِيَمِها؟ واضحٌ أنَّ وقتَ قَلبِ المصطلحِ رأساً على عقبٍ قد حان منذ زمنٍ بعيد، بل وفاتَ أيضاً! فالبربريُّ والوحشُ هو قوى المدنية. بينما الأناسُ الحقيقيون هم الذين يعيشون مع الطبيعةِ ومع بعضهم بعضاً بحُبٍّ ووداٍد كما العلاقةُ بين الأُمّ وطِفلها. إنهم أولئك الذين يعيشون في

---

[٩] مانيفستو الحضارة الديمقراطية المجلد الرابع أزمة المدنية وحل الحضارة الديمقراطية في الشرق الأوسط الصفحة ٥٣ الطبعة الرابعة ٢٠٢١ دارشليرللنشر

المجتمعِ الذي يطغى عليه شأنُ المرأة، ويَحيَون دون تدميرٍ أو تلويثٍ للبيئة، ويَعتَبِرون القمعَ والاستغلالَ أمراً دخيلاً عليهم وغريباً عنهم. قد تَبدو هذه التعاريفُ بسيطةً وساذجة. إلا أنها تَرُدُّ المرءَ إلى نفسِه وتُغَيِّرُه، وهي تنويريةٌ للتَّمَكُّنِ من إدراكِ التضادِّ الجدليِّ الذي دَخَلَته المدنيةُ مع المجتمعِ بكلِّ جلائه. علينا ألاّ ننسى أنَّ النسبةَ الساحقةَ منا نحن البشر لا نؤدي دورَنا، وذلك بسببِ تَمَكُّنِ المدنيةِ من جعلِنا حمقى وبُلَهاء. أي أنّ الآلةَ تُشَغِّلُنا. وكما الأمرُ في كلِّ آلة، فقد تَهتَرِئُ المدنياتُ أيضاً أو تَمُرُّ بأزمةٍ في فتراتِ عَمَلِها. حيث لا تَغيبُ فيها الأزماتُ والقضايا المستفحلةُ إطلاقاً. فمهما يَكن، فمجموعاتُ الأحياءِ من البشرِ الذين تتَحَكَّمُ بهم هي مخلوقاتٌ ذواتُ دماغٍ ولهم رغباتُهم. ولهذه الكائناتِ جوانبُها المَرِنةُ التي لا تَحتَمِلُ الكذبَ والمشقاتِ مدةً طويلة. قد تُقاوِمُ أو تتمرد. وقد تُؤَسِّسُ خيالاتِها بشأنِ حياةٍ أثمن معنىً وأكثر حريةً ومساواةً وأخوَّة. وقد تَتنَظِمُ بل وتُقاتل وتُحاربُ في سبيلِ هكذا حياة.([١٠])

---

[١٠] مانيفستو الحضارة الديمقراطية المجلد الرابع أزمة المدنية وحل الحضارة الديمقراطية في الشرق الأوسط الصفحة ٧٤ الطبعة الرابعة ٢٠٢١ دارشليرللنشر

# القضية الأيكولوجية في المجتمع

واضحٌ أنّ قضيةَ الصناعويةِ جزءٌ مِن القضيةِ الأيكولوجيةِ وسببٌ أساسيٌّ لها. لذا، فشرحُها ضمن بَندٍ مختلفٍ قد يعني التكرار. إلا أنّ الأيكولوجيا موضوعٌ اجتماعيٌّ إشكاليٌّ وأغنى معنىً من الصناعوية. فرغمَ تَضَمُّنِ هذا المصطلحِ معنى يدلُّ على علمِ البيئة، إلا أنه أساساً علمُ تحليلِ العلاقةِ المتينةِ بين التطورِ الاجتماعيّ وبيئته. وقد باتَ حديثَ الساعةِ بالأغلب، عندما بدأَت قضايا البيئةِ تدقُّ نواقيسَ الخطر. فصُيِّرَ حقلَ بحثٍ مستقلاً بذاته، رغمَ ما يتخللُ ذلك من معانٍ مُريبة. فالقضيةُ الأيكولوجية، وعلى غرارِ الصناعوية، لَم يَبتَكِرها المجتمع. بل هي آخِرُ ابتكاراتِ احتكاراتِ المدنية. وقد دَخَلَت أجندةَ التاريخِ والعالَمِ والمجتمعِ كأشملِ قضيةٍ من حيث النطاق.

رُبما لَم تتميزْ أيةُ قضيةٍ بالأهميةِ والشأنِ اللذَين يُخَوِّلانها لبَسطِ الوجهِ الباطنيّ الحقيقيّ لأنظمةِ رأسِ المال–الربح (الأجهزة المُنَظَّمة) على أَجَندَةِ البشريةِ

جمعاء، مثلما هي حالُ القضايا الأيكولوجية. فإحصائيةُ نظامِ مدنيةِ رأسِ المال والربح (بوَصفِها مجموعَ كافةِ الاحتكارات العسكرية والاقتصادية والتجارية والدينية البارزة على مر التاريخ) لَم تقتصرْ فقط على تَفكيكِ المجتمعِ من جميعِ النواحي (التردي الأخلاقيّ، اللاسياسة، البطالة، التضخم المالي والدعارة وغيرها). بل وبَلَغَت حدَّ تهديدِ البيئةِ وكلّ ما فيها من كائناتٍ حية. بالتالي، بماذا يُمكِنُنا بَرهنةُ مناهضةِ النزعةِ الاحتكاريةِ للمجتمعِ بشكلٍ ملفتٍ أكثر مما هي عليه هذه الحقائق؟

المجتمعُ البشريُّ أيضاً كيانٌ حيٌّ في نهايةِ المطاف، مهما تمَّ تعريفُه بالطبيعةِ المتحليةِ بأعلى مستوَيَاتِ الذكاءِ والمرونة نِسبةً إلى جميعِ الكائناتِ الحيةِ الأخرى. إنه مجتمعٌ دُنيَوِيّ. وهو ثمرةُ أجواءٍ مناخيةٍ مُنَسَّقةٍ بانتظامٍ بالغِ الحساسية، وثمرةُ التطورِ الطبيعيّ للغطاءِ النباتيّ والحيوانيّ. أما المنظوماتُ التي يتعلقُ عليها وجودُ هواءِ ومناخِ عالَمِنا وعالَمِ النبات والحيوان، فتَسري على المجتمعِ البشريّ أيضاً، كونَه إجماليَّ مجموعِها. هذه المنظوماتُ حساسةٌ للغاية ومترابطةٌ ببعضها البعضِ بمتانة، وكأنها تُؤَلِّف سلسلة. فكيفما تَفقدُ السلسلةُ وظيفتَها بمجردِ انقطاعِ حلقةٍ منها، فكذلك لا مفرَّ مِن تَأَثُّرِ سياقِ التطورِ الطبيعيّ برمته، إذا ما انقَطَعَت حلقةٌ مهمةٌ من سلسلةِ تَطَوُّرِه. والأيكولوجيا هي عِلمُ هذه التطورات. لذا،

فهي مُهِمَّةٌ للغاية. لكن، إذا اختَلَّ أيٌّ من المنظوماتِ الداخليةِ للمجتمعِ لأيّ سببٍ كان، فيُمكِنُ إعادةُ ترتيبها بيَد الإنسان. ذلك أنّ الواقعَ الاجتماعيَّ مُشَيَّدٌ بيَدِ الإنسانِ في نهايةِ المطاف. لكنّ البيئةَ ليست كذلك. من هنا، فإذا ما حَصَلَت انقطاعاتٌ جديةٌ مِن الحلقاتِ البيئيةِ بسببِ مهارةِ بعضِ المجموعاتِ التي تنبعُ مِن المجتمع، أو بالأحرى تَخرجُ على المجتمع، لتُنَظِّمَ أمورَها فوقه برأسِ المالِ والربح؛ فقد يَترِكُ تَسَلسُلُ الكوارثِ الطبيعيةِ كلَّ البيئةِ والمجتمع وجهاً لوجهٍ أمام يومِ القيامة.

ينبغي ألاّ ننسى أنّ الحلقاتِ البيئيةَ تَكَوَّنَت بالتطورِ الطبيعيّ الذي دامَ ملايين السنين. والأضرارُ الناجمةُ عن الخمسةِ آلاف سنة الأخيرةِ عموماً، وعن المائتَي سنة الأخيرة خصوصاً، قد حَقَّقَت اقتطاعَ آلافِ الحلقاتِ مِن سلسلةِ التطورِ الطبيعيّ لملايين السنين خلالَ هذه الشريحةِ الزمنية، التي تُعتَبَر أقصر منها بكثير. وقد بَدَأَت تداعياتُ الانكسارِ بحيث لا يُعرَفُ كيف يمكنُ إيقافُها. كما يُتَوَقَّعُ وفقَ الوضعِ القائمِ عدم التمكنِ من القضاءِ على التلوثِ الناجمِ عن الغازاتِ المنتشرةِ في الغلافِ الجوي، وعلى رأسها المعدلُ المرتفعُ لغاز ثاني أوكسيد الكربون، حتى خلال مئاتِ بل آلافِ السنين المقبلة. وربما لَم تَظهرْ بَعدُ تداعياتُ حالاتِ الدمارِ الحاصلِ في عالَمِ النباتِ والحيوان بكلِّ معنى الكلمة. ولكن، يتضحُ جلياً أنّ كِلا

العالمَين يُرسِلان إشاراتِ الإنذارِ بقدرِ الغلافِ الجويّ على الأقل. ذلك أنّ تَلَوُّثَ البحارِ والأنهارِ والتَّصَحُّرَ السائدَ قد بَلغَا حدوداً كارثيةً منذ الآن. كلُّ المؤشراتِ تدلُّ بموجبِ السياقِ القائمِ على أنّ يومَ القيامةِ سيُفرَضُ على المجتمع بيَدِ المجموعاتِ المنتَظِمةِ كجزءٍ من الشبكات والأجهزة، وليس نتيجةَ اختلالِ التوازنِ الطبيعي. وبكلِّ تأكيد، سيَكُونُ للطبيعةِ ردودُها على هذا السياق، لأنها – هي أيضاً– حيويةٌ وذكية، ولأنّ قُدرةَ تَحَمُّلِها محدودة. لكنها ستَكشفُ عن مقاومتِها في الزمانِ والمكانِ المناسبَين، بحيث لن تَكترثَ بدموعِ البشرِ حينما يَحينُ الزمانُ والمكان. فجميعُهم سيَكُونون مسؤولين عن خيانتِهم لمهاراتِهم وللقِيَم الموهوبةِ لهم. أَوَلَم يُنظَرْ هكذا سلفاً إلى يومِ القيامة؟

لا أَهدِفُ هنا إلى إضافةِ سيناريو جديدٍ على سيناريوهاتِ الفواجعِ الموجودة. بل، وكأيِّ عضوٍ ينبغي أنْ يَكُونَ مسؤولاً في المجتمعِ بكلِّ تأكيد، أسعى لقولِ وعملِ اللازمِ وفق مهاراتنا؛ وذلك بالتحلي بالمسؤوليةِ اللازمة، وانطلاقاً مِن مفهومنا حيالَ الواجباتِ الأخلاقيةِ والسياسيةِ التي هي عِلَّةُ وجودنا.

يتمُّ سردُ الكثيرِ في تاريخِ البشريةِ عن عاقبةِ النمارِدةِ والفراعنةِ المنزوين في قِلاعهم وأهراماتهم. السببُ

واضح. فمهما يَكُنْ، فكلُّ واحدٍ من النماردةِ والفراعنة كان **احتكاراً** مُحَصَّناً بمزاعمَ إلهية، شخصاً كان أم نظاماً. أجل، كانوا أعظمَ أمثلةٍ لاحتكاراتِ رأسِ المالِ اللاهثةِ دوماً وراء الربحِ في العصورِ القديمة. لَكَم هم شَبيهون بالاحتكاراتِ المنزويةِ في **ساحاتِ** المدنِ الراهنة! وحُكماً، ثمة فوارق بينهم مِن حيث الشكل، وليس مِن حيث المضمون. إذ لا تستطيعُ القِلاعُ والأهراماتُ مُنافَسَةَ الساحاتِ الحالية، رغمَ كلِّ عَظَمَتِها. علماً أنه لا يُمكِنُها مُنافَسَتها مِن حيث التعدادِ أيضاً. فإذا أحصَينا الفراعنةَ والنماردة، فإنّ إجماليَّ تعدادِهم لا يتعدى بضعةَ مئات.

بينما يبدو أنّ عددَ الفراعنةِ والنماردةِ المعاصرين يناهزُ مئاتِ الآلافِ منذ الآن. لكنّ البشريةَ لَم تَتَحَمَّلْ بضعةً من النماردةِ والفراعنة في العصورِ القديمة، فراحت تَئِنُّ تحت وطأتهم. حسناً، فإلى متى ستُعاني البشريةُ مِن ثِقَلِ مئاتِ الآلاف منهم، وهم الذين يُعَرِّضون كلَّ البيئةِ والمجتمعِ للتَّفَسُّخِ والتشرذم؟ وكيف لها تَهدئةُ رَوعِها ووقفُ آلامِها ومخاضاتها النابعةِ مِن كلِّ هذا القدرِ مِن الحروبِ والبطالةِ والمجاعة والبؤسِ الذي تَسَبَّبوا به؟

لقد أَردنا التطرقَ إلى هذه الحقائقِ على هُدى التطورِ الطبيعي، عندما قُلنا بأنّ المجتمعَ التاريخيَّ كلٌّ متكامل. فهل هي حقائق قليلةُ التأثيرِ أو بلا أهمية؟

لقد كان عِلمُ الحداثةِ الرأسماليةِ كثيرَ الثقةِ بنفسِه اعتماداً على بُنيته الوضعية. واعتقَدَ اكتشافاتِه الظواهريةَ الكبرى كلَّ شيء. واعتَبَرَ الحقيقةَ المطلقةَ مجرَّدَ معلوماتٍ سطحيةٍ بشأنِ الظواهر. كان واثقاً من الولوجِ في مرحلةِ التقدمِ اللامتناهي. ولكن، كيف ينبغي تفسيرُ عدمِ تَوَقُّعِه سلفاً للكوارثِ البيئيةِ الكامنةِ نُصبَ عينَيه؟ بِمَ يُمكِنُنا تفسيرُ عجزِه عن إيجادِ أو تطبيقِ الحلولِ الجذريةِ حيال كافةِ الكوارثِ الاجتماعيةِ السائدةِ في القرون الأربعةِ الأخيرة، وعلى رأسها الحروب؛ والتي تُضاهي إجماليَّ الكوارثِ التي شهدَها التاريخ؟ دعكَ جانباً مِن سَدِّه الطريقَ أمام الحروبِ المتسللةِ إلى كلِّ مساماتِ المجتمعِ في هيئةِ السلطة. فماذا سيَقُولُ عن عدمِ تشخيصِه السليمِ لهذه الحقيقة؟ واضحٌ جلياً –وعلى عكس ما يُعتَقَد- أنّه ما كان للعِلمِ في عصرِ الهيمنةِ الكبرى لسيطرةِ الاحتكارِ أنْ يَجِدَ جواباً لهذه التساؤلاتِ من خلال بُنيَتِه المُطَوَّقةِ أيديولوجياً بأعلى الدرجات، والمتأقلمةِ مع خدمةِ النظامِ القائمِ على أتمِّ وجه.

فالعلمُ المنتَظَمُ والمُعلَنُ على أنه ببُنيتِه وأهدافِه ونمطِه يَهدِفُ إلى شرعنةِ النظام، قد أَثبَتَ عَجزَه عن التأثيرِ حتى بقدرِ الأديان. ولكن، من الضروريِّ استيعابُ استحالةِ وجودِ علمٍ ليس أيديولوجياً. المهمُّ هنا هو إدراكُ كَونِه يُمَثِّلُ أيديولوجيةَ أيٍّ مِن المجتمعاتِ أو الطبقاتِ كعِلمٍ ومعرفة، وتحديدُ الموقفِ بموجب ذلك. قد يصبحُ علمُ الأيكولوجيا قوةَ الحلِّ المُثلى للطبيعةِ الاجتماعيةِ برمتها، وليس للبيئةِ فحسب؛ فيما إذا حَدَّدَ موقعَه ضمن هذا الإطارِ كأحدِ أحدَثِ العلوم.([١١])

[١١] مانيفستو الحضارة الديمقراطية المجلد الثالث سوسيولوجيا الحرية الصفحة ١٢٩ الطبعة الرابعة ٢٠٢١ دارشليرللنشر

# الصناعوية والأيكولوجيا

لعبَت الأيكولوجيا دوراً مصيرياً في الكشفِ عن استحالةِ استمرارِ الصناعوية. فالأيكولوجيون هم مَن أَظهَرَ للعيانِ أخطاءَ ونواقصَ تحليلاتِ الاشتراكيةِ العلميةِ أو علمِ الاجتماعِ بصددِ الرأسماليةِ الصناعية. وأهمُّ نتيجةٍ ينبغي استنباطها من كونِ العلمِ الذي كَشَفَ بأفضلِ الأحوالِ عن استحالةِ استمرارِ الرأسماليةِ ينحَدِرُ من الحقلِ الأيكولوجيّ، إنما هي عدمُ تناغُمِ الرأسماليةِ مع الحياة. فلَئِن كان نظامٌ ما يُخرِجُ البيئةَ –أي وسطَ الحياةِ الذي لا غِنى عنه– من كَونِها قابلةً للاستمرارِ بها وتَحَمُّلِها؛ فمن الساطعِ جلياً استحالةُ الدفاعِ عن هذا النظامِ بأيةِ ذريعةٍ كانت. فالنظامُ الشمسيُّ برمته، وليس كوكبَنا الأرضيَّ فحسب، لن يَسَعَ الصناعويةَ في حالِ استمرارِها بوتيرتِها الحالية.

لَم يصبحْ النظامُ في عصرِ الرأسماليةِ الصناعيةِ بربرياً بالمعنى الحقيقيّ فحسب، بل وباتَ عزرائيلَ الحياةِ الحقيقيّ. ذلك أنّ أيةَ قيمةٍ اجتماعيةٍ لَم تَستطع

الخلاصَ من التصنيع. فتصنيعُ ثلاثيّ الفنّ والرياضةِ والجنسِ الشهير، يَدُلُّ على نَفاذِ المجتمعِ أخلاقاً ووجداناً. وإطراءُ التحوُّلِ الصناعيّ والدولتيّ القوميّ والرأسماليّ على كافةِ ميادينِ المجتمعِ باعتبارِه ثقافةً ماديةً ومعنوية، واصطِدامُ هذا التحوُّلِ بالجدارِ الأيكولوجيّ، إنما هو نداءٌ للحياةِ بذاتِها، وليس لبناءِ المجتمعِ الحرّ والديمقراطيّ فقط.([١٢])

الحقيقةُ الظاهرةُ للعَيان بكلّ جلاء هي أنّ الصناعوية، التي هي ثالثُ دعامةٍ للحداثة، تعني إبادةَ الحياةِ الأيكولوجية. إنها لا تعني إبادةَ البيئةِ الأيكولوجيةِ فقط، بل وإبادةَ الحقيقةِ التي لا يُمكِنُ للمجتمعيةِ أنْ تتواجدَ إلا بها أيضاً. والمجتمعُ الذي تُدَمَّرُ بيئتَه يومياً هو مجتمعٌ يُضَيِّعُ حياتَه جزءاً فجزءاً، ويُطعِمُها للوحش. الصناعويةُ شريكٌ في جُرمِ الرأسماليةِ والدولةِ القوميةِ بشأنِ تصفيتِها لمجتمعيةِ الإنسانِ المُنشَأةِ بمقاومةٍ طالت ملايين السنين، والقضاءِ عليها في غضونِ فترةٍ بينيةٍ وجيزةٍ بحيث يمكن اعتبارُها مجردَ لحظةٍ فقط إزاء تلك المدةِ الطويلةِ فعلاً. كما أنّ الوقاحةَ الكائنةَ في بسطِ وَرَمٍ سرطانيّ على أنه المجتمعُ الأكثر تَقَدُّميةً تحت اسمِ المجتمعِ الصناعيّ،

---

[١٢] مانيفستو الحضارة الديمقراطية المجلد الرابع أزمة المدنية وحل الحضارة الديمقراطية في الشرق الأوسط الصفحة ١٩٤ الطبعة الرابعة ٢٠٢١ دارشليرللنشر

تُوَضِّحُ بجلاءٍ واضحٍ ماهيةَ الحَدَثِ المَرَضِيِّ الذي تُعَبِّرُ عنه الصناعوية. ما مِن حربٍ مارست الجناياتِ والمجازرَ وصَدَّعَت المجتمعيةَ وحَكَمَت عليها بالمَرَض، بقدرِ ما هي الجناياتُ الاجتماعيةُ المُطَبَّقةُ باسمِ المجتمعِ الصناعيِّ وبدعمٍ من الرأسماليةِ والدولةِ القومية.

ولَئِنْ كان لمصطلحَي القيامةِ والمحشرِ أيُّ معنى، فإنه يبدو أنّ المقصودَ به من وراء هذَين المصطلحَين هو يومُ الآخِرةِ الذي يقضي فيه ذاك الوحشُ الثلاثيُّ الأرجلِ والمسمى بالحداثة، على معنى وحقيقةِ مجتمعيةِ الإنسان!([١٣])

من الضروريِّ تقييم الصناعويةِ أيضاً ضمن نفسِ الإطارِ فيما يتعلقُ بهجماتِ الحداثة. فالصناعاتُ المُصَدَّرةُ إلى المنطقةِ في عهدِها الأخير، قد أدت دوراً متزايداً في أزمةِ المجتمعِ والبيئة. ذلك أنّ الصناعويةَ، التي تُولي الأولويةَ للربحِ الاحتكاريِّ عوضاً عن الاقتصادِ المرتكزِ إلى الحاجاتِ الأولية، قد عَرَّضَت ما هو قائمٌ من اقتصادِ الاكتفاءِ الذاتيِّ أيضاً للدمارِ تحت اسمِ التنمية. هكذا، فالحياةُ الاقتصاديةُ المتمتعةُ بتوازنٍ داخليٍّ

[١٣] مانيفستو الحضارة الديمقراطية المجلد الرابع أزمة المدنية وحل الحضارة الديمقراطية في الشرق الأوسط الصفحة ٢١٩ الطبعة الرابعة ٢٠٢١ دارشليرللنشر

على مدارِ ألوفِ السنين، قد تَعَرَّضَت لإبادةٍ اقتصاديةٍ في غضونِ فترةٍ قصيرةٍ تُقَدَّرُ بعُمرِ جيلٍ من الأجيالِ البشرية، إكراماً لربحٍ لحفنةٍ من الاحتكاريين الإمبرياليين والمتواطئين. وما الجيشُ العملاقُ للعاطلين عن العمل، إلى جانبِ القرى المُفَرَّغةِ من أهاليها، الهجراتِ الداخليةِ والخارجية، التَّضَخُّمِ الماليّ، الأزماتِ الاقتصادية، تمدناتِ اللامُدُن، والبيئاتِ الأيكولوجيةِ المنهارةِ بسرعة؛ كلُّ ذلك ما هو سوى بضعةُ مؤشراتٍ على هذه الإبادة. وإذ ما وُضِعَ نُصبَ العينِ دورُ احتكاراتِ النفطِ والأسلحةِ لوحدِها في هذه الإبادات، فسيُدرَكُ الواقعُ على نحوٍ أحسن. إضافةً إلى أنّ التَّبَدُّلَ المناخيَّ السائدَ في عمومِ المعمورة، يَنتَقِلُ بنسبةِ تَصَحُّرِ المنطقةِ –التي هي صحراءُ قاحلةٌ أصلاً بقِسمِها الأكبر– إلى أبعادٍ كارثية.([١٤])

يكمنُ الخطرُ الأصلُ للصناعويةِ في تحويلِها المجتمعَ المتميزَ بعالَمِه العامرِ بالحيويّةِ والعواطفِ إلى روبوتٍ ومقبرةٍ للآلاتِ الميكانيكية. لذا، يستحيلُ على أيّ مجتمعٍ أن يستمرَّ بحياتِه مفعمةً بالعواطفِ السليمة، ما لَم يُكبَحْ لجامُ الصناعوية. في حين أنّ تحويلَ المجتمعِ إلى آلةٍ

[١٤] مانيفستو الحضارة الديمقراطية المجلد الرابع أزمة المدنية وحل الحضارة الديمقراطية في الشرق الأوسط الصفحة ٢٣٣ الطبعة الرابعة ٢٠٢١ دارشليرللنشر

يفضي بعد مرحلةٍ معينةٍ إلى دمارِ المجتمع. أما نزوعُ الرأسماليةِ إلى بلوغِ أقاصي الصناعوية، فيُشكِّلُ جانبَها الذي قد يَكُونُ أشدَّ فتكاً من الحربِ حتى. فقد باتَ العالَمُ منذ الآن على عتبةِ التحولِ إلى أسيرٍ بيَدِ الوسائلِ الافتراضيةِ والمدنِ المنقطعةِ عن البيئةِ الطبيعية. والصناعويةُ هي ما يُمَكِّنُ من تضخّمِ المدنِ بالطرازِ السرطانيّ. لقد صارت المدنُ وحوشاً تبتلعُ كوكبَنا. فرغمَ عدمِ وجودِ أيّ معنى اجتماعيٍّ للمدنِ التي يبلغُ تعدادُها مليونَ أو عشرةَ ملايين نسمة، ورغمَ عدمِ نبوعِ مثل هذه المدنِ من أيةِ حاجة؛ فلا معنى لتضخّمِها بالنمطِ السرطانيّ سوى أنه مؤشرٌ على المرض.

تأسيساً على ذلك، فحوادثُ الموتِ الناجمةُ عما تتسببُ به وسائلُ المواصلاتِ لوحدِها من حوادثِ سير، قد تخطَّت إحصائياتِ الحروبِ منذ زمنٍ بعيد. زدْ على ذلك أنها ومنذ أمَدٍ طويلٍ لَم تَعُدْ أدواتٍ توفِّرُ السهولةَ في المواصلات، نظراً لِما تتسببُ به من ضجيجٍ وتلويثٍ للجوّ ومن تعريضِ فيزياءِ الإنسانِ إلى الضمورِ والتقزّم. أما وسائلُ التواصلِ الافتراضيّ والمرئيّ والمقروءِ الأخرى، والتي تُعَدُّ إحدى الساحاتِ الأساسيةِ على لائحةِ الصناعوية، فقد صيَّرَت البشريةَ مدمنةً على عالَمٍ افتراضيّ، بعدما قطعَت روابطَها مع الحقيقة. في حين أنّ أكوامَ الأفرادِ المجردين من أواصرهم مع المجتمعِ على

أساسِ الحقيقة، تُعَبِّرُ عن تَذَرُّرِ المجتمع (تحوُّله إلى ذَرّات). أما صناعةُ أدواتِ الحربِ والحشودُ المنحلةُ التي خرجَت من كونِها مجتمعاً، فقد تجاوزَت أبعادَ ابتلاعِ البشريةِ وبيئتِها منذ زمنٍ سحيق. إذ تَقومُ الصناعويةُ بابتلاعِ الإنسانِ أيكولوجياً (باعتبارِه كائناً حياً لا يُمكنُه إلا أنْ يتواجدَ في بيئتِه)، مع ابتلاعِها عدداً جماً من الكائناتِ الحيةِ الأخرى (بما في ذلك النباتاتُ والغابات). وما لا شكَّ فيه هو أنّ مقاربةَ العصرانيةِ الديمقراطيةِ من الصناعةِ هي مقاربةٌ أيكولوجيةٌ بحتة، إزاء تقنياتِ الصناعويةِ المتحولةِ إلى أدواتِ دمارٍ مُسَلَّطةٍ على العالَمِ أجمع، وإزاء الحداثةِ الرأسماليةِ التي تُمَكِّنُ من ذلك أصلاً. فالصناعةُ غيرُ الأيكولوجيةِ هي أداةٌ لتدميرِ المجتمعِ بقدرِ الرأسماليةِ والدولةِ القوميةِ على الأقلّ.([١٥])

[١٥] مانيفستو الحضارة الديمقراطية المجلد الخامس القضية الكردية وحل الأمة الديمقراطية الصفحة ٥٣٠ الطبعة الرابعة ٢٠٢١ دارشليرللنشر

# المجتمع الأيكولوجيّ – الاقتصاديّ تجاه الصناعوية

لَم تَنحَصِرْ نزعةُ الحاكميةِ الصناعيةِ على الاقتصاد، والتي أناطَت الحداثةُ الرأسماليةُ الثورةَ الصناعيةَ بها، لَم تنحصرْ بالهيمنةِ الاقتصاديةِ فحسب؛ بل ولها تأثيراتُها المهمةُ أيضاً على الاحتكاريةِ الأيديولوجيةِ وعلى احتكاريةِ السلطة. وبمعنى آخر، فالاقتصارُ على تحليلِ الصناعويةِ بأنها منطقٌ تكنولوجيٌّ بالمعنى الضيق، إنما يؤدي إلى أخطاءٍ أساسيةٍ جادة، مثلما اختزالُ الرأسماليةِ إلى الاقتصادِ فقط. فالوظيفةُ التي أناطَتها الرأسماليةُ بالصناعوية، إنما تُدَمِّرُ المجتمعَ الاقتصاديَّ عموماً ومجتمعَ الزراعةِ– القريةِ على وجهِ الخصوص. وتتحولُ الصناعويةُ في هذا المضمارِ إلى ممارسةٍ عمليةٍ بوصفِها احتكاراً أيديولوجياً واحتكارَ سلطة. وكلما تَقَوَّضَ وانهارَ المجتمعُ الاقتصاديّ، كلما بدأَ قانون الرأسماليةِ في الربحِ الأعظميّ بالعَمَل. وهذا ما يتطورُ بدورِه بالتداخلِ مع احتكاريةِ الدولةِ القومية. من هنا، لا مفرَّ من ارتكابِ الأخطاءِ الأساسيةِ باسمِ علمِ الاجتماع، ومن نشوءِ

النواقصِ في السياسةِ العملية؛ ما لَم يُصَغْ تحليلُ الرأسماليةِ تأسيساً على الدعاماتِ الثلاثِ للحداثة.

نتائجُ الدمارِ والانحلالِ الناجمَين عن ولوجِ المجتمعِ البشريّ واقتصادِه تحت ظلّ هيمنةِ الصناعويةِ بموجبِ قانونِ الربحِ الأعظميّ، قد تَبَدَّت كفايةً عبر ممارساتِ وإجراءاتِ القرنَين الأخيرَين. والدمارُ الناجمُ عن الاحتباسِ الحراريّ الكونيّ لوحدِه، يُشَكِّلُ نتيجةً تُشَخَّصُ عِلمياً مع مرورِ كلّ عامٍ بأنّها تُقَرِّبُ موعدَ القيامةِ أكثر فأكثر. فعيونُ الذهنيةِ التي أَعمَتها الشوفينيةُ الصناعوية، عاجزةٌ عن رؤيةِ البنيةِ الأيكولوجيةِ التي لا غنى عنها بالنسبةِ للمجتمعِ ولنسيجِه الاقتصاديّ. بالتالي، فإنّ العقولَ والأذهانَ المشلولةَ بسببِ ذلك، عاجزةٌ عن إدراكِ معنى هذه البنية. ما هو أخطرُ من عنفِ السلطة، هو الجِراكُ وفق حساباتِ تأمينِ سيرورةِ قانونِ الربحِ الأعظميّ في تطبيقِ الصناعويةِ على الحياةِ الاقتصاديةِ وكافةِ الأنسجةِ الاجتماعية (وبالمقدور تسميتها بالميادين أو المؤسسات الاجتماعية).

تَحمِلُ الصناعويةُ ضمنياً معنى تطبيقِ القواعدِ والمبادئِ النظريةِ والعمليةِ للفيزياءِ والكيمياءِ والبيولوجيا على المجتمع، وبالأخصّ على بنيتِه الاقتصادية. وهذا ما يَجلبُ بدورِه دحضَ ورفضَ الطبيعةِ الاجتماعيةِ المختلفةِ

كثيراً عن ذلك. فالطبيعةُ الاجتماعيةُ لا تُطِيقُ حَملَ نظامٍ مُنجَرّ دوماً وراءَ الربحِ الأعظميّ على كاهِلِها مدةً طويلة. ونخصُّ بالذكرِ أنّ التطبيقَ الطويلَ الأَمَدِ لقواعدِ الطبيعةِ الموضوعيةِ الشيئانيةِ يعني الخروجَ من كينونةِ المجتمع. والفرديةُ الرأسماليةُ تُؤَيِّدُ صحةَ هذه الحقيقة. ذلك أنّ آليةَ عملِ قواعدِ الطبيعةِ الاجتماعيةِ خاصةٌ بها. حيث تَعمَلُ أخلاقياً وسياسياً. بينما السلوكُ الصناعويُّ مُرغَمٌ على تصفيةِ الآليةِ الأخلاقيةِ والسياسيةِ عاجلاً أم آجلاً. وهو مسؤولٌ عن البطالةِ في الاقتصاد، وعن حدوثِ الأزماتِ وكذلك عن الهُوَّةِ الموجودةِ بين مستوياتِ الدخل. والعواملُ الأوليةُ المُوَلِّدةُ للقضايا الأيكولوجيةِ تَنبعُ من واقعِ الصناعويةِ ذاك المُعَرَّفِ باختصار. إذ لا يُمكِنُ لمجتمعِ العصرِ الصناعيّ الاستمرارَ بحياتِه، دون تطويرِ أيكولوجيتِه في جميعِ الميادين.

فكيفما أنّ الدساتيرَ الديمقراطيةَ تَهدفُ إلى تحجيمِ اللوياثان (وحش الدولة القومية)، فما سيُحَجِّمُ وحشَ الصناعويةِ أيضاً هو الأيكولوجيا. يتوجبُ الإدراك على أحسنِ وجهٍ أنّ حياةَ جميعِ الكائناتِ الحية، بما فيها النوعُ البشريّ، كانت في مرحلةِ ما قبلَ العصرِ الصناعيّ أيكولوجيةً مشحونةً بالوعيِ الفطريّ الغرائزيّ (الذكاء العاطفيّ الأكثر حِدةً وحسماً). إذ يستحيلُ على أيّ كائنٍ

حيّ غيرِ أيكولوجيّ الخلاص من الزوالِ والفناء. ولا ريبَ أنّ لكلّ كائنٍ حيّ ذكاءٌ أيكولوجيٌّ خاصٌّ به. هذا وبالإمكان تقييم العصرِ الذي تَطغى عليه النزعةُ الصناعويةُ بأنه عصرُ التمرُّدِ على الحياةِ الأيكولوجية. أما التمردُ على الأيكولوجيا، فيعني السَّيرَ نحو القيامة. ويومُ المَحشرِ الذي نَبَّأَت به الأديانُ قبل زمنٍ غابر، معنيٌّ جوهرياً بخروجِ المجتمعاتِ من كونِها أيكولوجية.

يتميزُ مجتمعُ الشرقِ الأوسطِ بدورٍ طليعيٍّ في تكييفِ ذاتِه مع الحياةِ الأيكولوجية. فقِصّةُ آدام وحواء وقصةُ نوح تُنَبِّئان بالكوارثِ الأيكولوجية. تؤدي الحياةُ الأيكولوجيةُ دوراً رئيسياً في ثقافةِ الأنبياء. فنظرةُ الأنبياءِ إلى الحياةِ الخارجةِ من كونِها أيكولوجيةً واعتبارُهم إياها على أنها القيامةُ واللعنةُ وذاتُ طابعٍ فرعونيٍّ أو نمروديّ، إنما يُعَدُّ قاعدةً اجتماعيةً أساسيةً ينبغي أنْ تَكُونَ ساريةً الآن أيضاً. فمن دونِ هذه القواعدِ تَغدو إمكانيةُ سيرورةِ المجتمعاتِ في خطر. وعدمُ بلوغِ التقنيةِ الصناعيةِ إلى مستوى الصناعويةِ في المجتمعِ الاقتصاديّ الشرقِ أوسطيّ، رغمَ استِخدامِها منذ آلافِ السنين، إنما هو متعلقٌ بالثقافةِ المعنويةِ للمنطقةِ وببُنيتِها الأخلاقية. إذ اعتُبِرَ التمردُ على الطبيعةِ مساوياً للتمردِ على الرب. بينما التمردُ على الطبيعةِ والتحكمُ بها يُعَدُّ في الثقافةِ الغربيةِ أحدَ أهمِّ مبادئِ انطلاقةِ فلسفاتِها (فلسفة

ديكارت). أما في المجتمعِ الشرقيّ، فالتناغُمُ مع الطبيعةِ هو المبدأُ الأوليّ. إنّ التمردَ على الطبيعةِ وعدمَ التخلي عن التحكمِ بها، هو جوهرُ تصاعدِ الحداثةِ الرأسمالية. وهو في المرحلةِ الحاليةِ يعني بلوغَ الحياةِ الاجتماعيةِ منذ الآن مشارِفَ استحالةِ سيرورتِها في جميعِ الميادين.

بناءً عليه، فالتقاليدُ الاجتماعيةُ الشرقُ أوسطية متناغمةٌ مع الأيكولوجيا وحساسةٌ تجاهها. والمَهَمَّةُ التي يجبُ القيام بها، هي مواجهةُ مواقفِ الرأسماليةِ والصناعويةِ الغازيةِ والمُبيدةِ والاحتلاليةِ بإعادةِ هيكلةِ المجتمعِ الأيكولوجيّ. السلاحُ الأوليُّ للعصرانيةِ الديمقراطيةِ هو اتخاذُها الاقتصادَ والمجتمعَ ذا الجوهرِ الأيكولوجيّ أساساً لها. بينما الدورُ التاريخيُّ للصناعويةِ في الشرقِ الأوسط، هو تفكيكُ والقضاءُ على المجتمعِ الزراعيّ التقليديّ المُعَمّرِ عشرةَ آلافِ سنة. فمجتمعُ الزراعةِ– القريةِ الذي كان يُشَكِّلُ مع اقتصادِه الجزءَ الأُمَّ من الاقتصادِ وعمومِ المجتمعِ حتى قبلَ خمسين سنة من الآن، بات مع التوجهِ صوبَ راهننا مُعَرَّضاً للتفككِ والانحلالِ سريعاً، مُنجَرّاً نحو الإفلاسِ والبطالة، مُغرَقاً بالديون، ومُرغَماً على الهجرة. أما التفكيكُ والتدميرُ والتقويضُ والتصفية، فيَعودُ إلى العداءِ المَكنونِ تجاه هذا المجتمع. ذلك أنه، ومن دونِ قيامِ الرأسماليةِ العالميةِ ببعثرةِ وتشتيتِ مجتمعِ الزراعةِ– القرية، يستحيلُ عليها

تكرار النجاحاتِ المتحققةِ في أصقاعِ العالَمِ الأخرى، مثلما ستصبحُ الرأسماليةُ مضطرةً للمعاناةِ من الأخطارِ التي تُهَدِّدُها، مثلما يُعاشُ منذ الآن (الخوفُ من المجتمعِ الإسلاميّ، ذُعرُ الإسلام).

تلعبُ الصناعويةُ دوراً رئيسياً في حروبِ الإمبرياليةِ في الشرقِ الأوسط وفي هيمنةِ الحداثةِ الرأسماليةِ ضمنه. فالصراعُ على المياهِ والنفطِ نموذجيةٌ في هذا الشأن. وستُضاعَفُ كثافةُ حروبِ المياهِ مستقبلاً. كما أنّ تفعيلَ الأراضي الزراعيةِ واستثمارَها بَعدَ إطراءِ تحولٍ ذي أساسٍ رأسماليٍّ عليها، يُعَدُّ ميداناً أساسياً آخَر لنشوبِ الحرب.

إذ ينبغي فهمَ فَصلِ القرويّ عن الأرضِ على أنه حرب. فغايةُ الحداثةِ الرأسماليةِ من غزوِ الشرقِ الأوسطِ خلالَ القرنَين الأخيرَين، هي وضعُ نهايةٍ لوجودِ ثقافةِ الحياةِ التي كَوَّنَها المجتمعُ الزراعيّ، الذي يُشَكِّلُ النهرَ الأمَّ والجزءَ الأساسيَّ من البشريةِ على مدارِ خمسة عشر ألف سنة. هذا ويجب البحث عن الإبادةِ الثقافيةِ ضمن هذا الواقع. فالدفاعُ عن المجتمعِ يعني صَونَ وحمايةَ ثقافةَ الحياةِ العظيمةَ تلك، ودَمَقرَطَتَها ونيلَ حريتِها تجاه إبادةِ الحداثةِ لها. ولدى تفسيرِ تاريخِ المدنيةِ على أنه حروبٌ احتكارية، فستُستَوعَبُ بنحوٍ أفضل أهميةُ صَونِ العشائرِ

القبائلِ والجماعاتِ الدينيةِ لوجودِها بصفتِها أشكالَ القوةِ الأساسيةَ في الحضارةِ الديمقراطية. كما واضحٌ جلياً أنه عند إضفاءِ المعاني على تاريخِ المدنيةِ بهكذا دياليكتيك، فستُصاغُ تحليلاتٌ سديدةٌ أكثر بصددِ الصراعاتِ الدائرةِ حالياً. وسيُلاحَظُ أنّ ما يُسَمّى بالحروبِ القَبَلِيّةِ والمذهبيةِ يعني حمايةَ المجتمعِ لوجودِه وهويتِه، ولو بمنوالٍ مُحَرَّف. النتيجةُ التي يجب استخلاصها من هذا السردِ المُعَقَّد، هي إدراكُ كونِ اللوياثانِ الحقيقيّ هو الصناعويةُ المَعروضةُ على أنها الوسيلةُ المُحَبَّذةُ والأفضل للخلاص.

العنصران الأيكولوجيان الأساسيان اللذان يَخطران بالبالِ لدى ذِكرِ مجتمعاتِ ومدنياتِ وحضاراتِ الشرقِ الأوسط، هما سلسلةُ جبالِ طوروس– زاغروس ونظامُ أنهُرِ النيل والفرات ودجلة والبنجاب. والمجتمعُ الذي غَذّاه هذان النظامان، يَمُرُّ الآن بأكثرِ مراحلِ حياتِه مأساويةً. فطالما قَدَّمَت تياراتُ القوميةِ والدينويةِ والشيوعيةِ المشيدةِ نفسَها للمجتمعِ على أنها المُنقِذ. لكنّ النتيجةَ البارزةَ للعيان هي أنّ ما يَحدثُ الآن يزيد سوءاً على ما كان يحدثُ في السابقِ بأضعافٍ مضاعَفة. إذ لا مَهربَ من ظهورِ النتيجةِ بهذا الشكل، ما دامَ التحليلُ خاطئاً. إنّ هذه الأيديولوجيات الاحتكارية التي لا تُجانِبُ استيعابَ مصطلح الحداثةِ الرأسمالية، سواء ككلياتيةٍ متكاملةٍ أم كـ"فترةٍ بنيوية"، وعندما يأتي الدورُ على

الصناعوية، فإنها تَسجدُ أمامَها بخشوع، وكأنها التَقَت معاً عند إلهها المشتَرَك. والصناعويةُ هي ثاني أعظمِ صفةٍ للإلهِ العلمانيّ بَعدَ الدولةِ القومية. إنّ الأيديولوجياتِ المذكورةَ تَعبدُ الصناعويةَ وكلُّها إيمانٌ بأنها ستَفتحُ لها بابَ الجنة. ومِن وضعِ الفوضى الذي تَحياه أُمَّةُ هذا الإلهِ العلمانيّ الجديد، بوسعِنا الاستنباط بالأكثر مدى استحالةِ العيشِ الصائبِ لحياةٍ مُؤَسَّسةٍ بشكلٍ خاطئ. ودونَ أيّ تردد، بالمقدورِ القول: إنّ هذا الإلهَ أكثر جُوراً وتَعَسُّفاً بكثير من جميعِ آلهةِ العصورِ المنصرمة. كما وبالإمكانِ تفسير إنهاءِ ثَقافةِ حياةٍ قادَت البشريةَ حقبةَ ناهَزَت الخمسةَ عشرَ ألفِ سنة، على أنه ضربٌ من القيامة. والعصرانيةُ الديمقراطيةُ مُلزَمةٌ بالنظرِ من هذا المنظورِ التاريخيّ، لدى تَخَطّيها للحداثةِ الرأسماليةِ المتصاعدةِ كأطروحةٍ مضادةٍ لها. وبوصفِها حاضرَ هذا التاريخ، فهي مُكَلَّفةٌ بامتلاكِ التعبيرِ العلميّ والبنيةِ التنظيميةِ بأكملِها لعمليةِ البناءِ بنحوٍ حرّ وديمقراطيّ ومفعمٍ بالمساواة.

لقد بدأَ الشروعُ بتشييدِ صرحِ الاتحادِ الأوروبيّ، حصيلةَ الدروسِ المُستَخلَصةِ من إحصائياتِ الحروبِ وعملياتِ الدمارِ المُعاشةِ في فترةِ ثلاثةِ قرونٍ بحالِها من تَصَلُّبِ نظامٍ واستيفاليا (أول نواةٍ لتوازنِ الدولةِ القومية)، الذي أُعِدَّ عامَ ١٦٤٨م كحلٍّ لوضعِ الفوضى البارزةِ

للوسطِ بعد الحروبِ المذهبيةِ المُرَوِّعة، التي تُضارِعُ ما شَهِدَه التاريخُ البشريُّ برمتِه منها أضعافاً مضاعفة. فكيفما تَطَوَّرَ نظامُ واستيفاليا كأطروحةٍ مضادةٍ للحروبِ المذهبية، فقد تمَّ تطويرُ نظامِ الاتحادِ الأوروبيّ أيضاً كأطروحةٍ مضادةٍ تسعى إلى تغييرِ نظامِ واستيفاليا الصارمِ بشأنِ الدولةِ القومية، وذلك عن طريقِ الإصلاح، لا الثورة. أما نظامُ الاتحادِ الأوروبيّ، فهو اسمٌ للخلاصِ بانطلاقةٍ إصلاحيةٍ من فاشيةِ الدولةِ القوميةِ التي بَلَغَت أَوجَها في الحربِ العالميةِ الثانيةِ وانتَهَت إلى الإبادة، وهو اسمٌ لإعادةِ هيكلةِ الذاتِ بناءً على قانونِ حقوقِ الإنسانِ وبوصفِه مجموعةَ الدولِ القوميةِ الديمقراطية. لكن، ولأنه بدأَ بانطلاقتِه من أرضيةٍ خاطئة، فهو عاجزٌ عن تحقيقِ التعمقِ في أهدافِه، بل وعن تشكيلِ كونفدراليةٍ رَخوةٍ للغاية. وسببُ ذلك يُعزى إلى كونِه انطلقَ في دربِه من عقليةٍ صناعيةٍ بحتة مِن قبيلِ "منظمة الفحم والصلب[١٦]". إذ يستحيلُ إنشاء مجتمعٍ حرٍّ مفعمٍ بالمساواةِ

---

[١٦] **منظمة الفحم والصلب أو المجموعة الأوروبية للفحم والصلب (ECSC):** تتكون من ست دول هدفت إلى توحيد أوروبا الغربية خلال الحرب الباردة، ووضع أساس للتطورات الحديثة في أوروبا. تعتبر أول منظمة تستند إلى مبادئ عابرة للقوميات. تأسست بموجب معاهدة باريس عام ١٩٥١م، ووقَّعت عليها فرنسا وألمانيا الغربية وإيطاليا وبلجيكا ولوكسمبورغ وهولندا لإنشاء سوق مشتركة للفحم والصلب. في عام ١٩٦٧م دُمِجت مؤسساتها مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية. لكن في عام ٢٠٠٢م انقضت المعاهدة، فأوقفت أنشطة المجموعة (المترجِمة).

بالالتفافِ حولَ هكذا اتحادٍ ووفق إطارِ أهدافِ حقوقِ الإنسانِ والدولةِ القوميةِ الديمقراطية. المهمُّ هنا هو شعورُ الحداثةِ الرأسماليةِ بالحاجةِ لتمريرِ نفسِها من الإصلاحِ في وطنِها الأمّ. ومع ذلك، فولوجُها في سياقِ إصلاحِ الاتحادِ الأوروبيّ، بعد خَوضِها تجربةَ استحالةِ قيادتِها للنظامِ العالميّ ببُنيةِ الهيمنةِ القديمةِ الصارمة، يُعتَبَرُ حَدَثاً سيَكُونُ له تأثيرُه المُعَيّنُ على النظام. أما عدمُ شعورِ أيةِ قوةٍ حداثويةٍ –فيما خَلا الاتحادِ الأوروبيّ– بالحاجةِ إلى إطراءِ الإصلاحِ على ذاتِها جوهرياً، وعدمُ إبدائِها المهارةَ أو القدرةَ على تحويلِ ذاتِها جوهرياً؛ فيَنبَثِقُ من شكلِ الهيمنةِ الصارمِ والمتصلب. ويَلوحُ أنْ لا خَيارَ أمام قوى الحداثةِ الأخرى، سوى اقتفاء أثرِ الاتحادِ الأوروبيّ، ما دامَت تابعةً لدعاماتِ النظامِ القائمِ الأساسية.

بناءً عليه، فاتنظارُ التَحَوُّلِ الإصلاحيّ من الحداثةِ الرأسماليةِ الساعيةِ إلى هيكلةِ ذاتِها في الشرقِ الأوسطِ طيلةَ قرنَين من الزمن، يَبدو أمراً غيرَ واقعيّ. قد تَشهَدُ إمكانيةَ الإصلاحِ ضمن التحالفِ مع الاتحادِ الأوروبيّ. وفي هذه الحالةِ سيتجذَّرُ باستمرار وضعُ المنطقةِ المتأزمُ والفوضويّ. والواقعُ اليوميُّ القائمُ يُؤَكِّدُ صحةَ هذا الحُكم. ولهذا السببِ بالذات، يُعَدُّ تجاوُزُ نظامِ الاتحادِ الأوروبيّ شرطاً لا بدَّ منه لأجلِ القيامِ بالإصلاح. فلا الجريانُ

التاريخيُّ للشرقِ الأوسط، ولا شروطُه الاجتماعيةُ المرحليةُ مناسِبةٌ لأجلِ إنجازِ إصلاحاتٍ من نوعِ الاتحادِ الأوروبيّ. والبحثُ عن سُبُلٍ جديدة، يتأتى من هذا الواقع. لقد شَدَّدنا مَرّاتٍ عديدةً أنّ الإسلامَ الراديكاليَّ والجمهوريةَ الإسلاميةَ وبُحوثُ المجموعاتِ لا هَمَّ لهم – نظرياً أم عملياً– بتجاوُزِ الحداثةِ الرأسمالية. فالحدُّ الأقصى من برنامجِهم يتمثّلُ في حداثةٍ رأسماليةٍ ذاتِ طلاءٍ إسلاميّ. أي أنّ الصَيرورةَ صوبَ سَلَفِيةِ الإسلامِ الجديدة، أو صوبَ البروتستانتية (الكالفينية)، لا همَّ لها سوى الاستيلاء على الدولةِ والمجتمع بالتأسيسِ على ذلك. وما عَجِزَ العلمانيون عن النجاحِ التامِّ فيما رغبوا القيامَ به عبر القوميةِ التي هي دينُهم الدُّنيَوِيّ، إنما يَجهدون لإكمالِه بالقناعِ الإسلاميّ. أي أنّ جوهرَهم نفسُه، ألا وهو الحداثةُ الرأسمالية.

أما الاشتراكيةُ المشيدةُ بوصفِها الجناحَ اليساريّ للعلمانية، فلا مشكلة لديها أصلاً باسمِ التضادِّ مع الحداثة. فكلُّ ما تَوَدُّ النجاحَ فيه هو إحلالُ رأسماليةِ الدولةِ مَحَلَّ الرأسماليةِ الليبرالية. أما نتيجةُ ذلك، فكانت إنشاءَ حداثةٍ أفظعَ تَعَسُّفاً ودماراً من الرأسماليةِ الليبرالية.

إذن، والحالُ هذه، فتطويرُ العصرانيةِ الديمقراطيةِ في الشرقِ الأوسطِ كأطروحةٍ مضادةٍ تجاه الحداثةِ

الرأسمالية، إنما يتصدرُ لائحةَ الاحتمالاتِ الساريةِ في سبيلِ تجاوُزِ وضعِ الأزمةِ والفوضى المتجذرتَين طردياً مع مرورِ الأيام. والظروفُ التاريخيةُ والاجتماعيةُ تُضاعِفُ من فرصةِ تَحَقُّقِ هذا الاحتمال. من هنا، فالشعارُ الأوليُّ الذي يُمكِنُ تبيانُه بشأنِ الظروفِ العَينِيّةِ المُعاشةِ هو: "إما الأزمةُ والفوضى المستمرتَين، أو العصرانية الديمقراطية". وأهمُّ درسٍ سيُستَخلَصُ من تجربةِ الاتحادِ الأوروبيّ، هو تمكينُ القيامِ بانطلاقةٍ إصلاحيةٍ ترتكزُ على جذورِ المجتمعِ الاقتصاديّ. وبالمسافةِ التي ستُقطَعُ انطلاقاً من ذلك، ستَغدو عملياتُ الهيكلةِ الاجتماعية والسياسية الأخرى ممكنة. وإذ ما وَضَعنا نُصبَ العينِ أنّ الفولاذَ والفحمَ أداتان أساسيتان بِيَدِ الصناعوية، فسنستطيعُ الإدراك بنحوٍ أفضل مدى تناقُضِها مع المجتمعِ الأيكولوجيّ. وهذا هو السببُ البنيويُّ الذي يُعيقُ وصولَ الاتحادِ الأوروبيّ إلى المجتمعِ الأيكولوجيّ. ذلك أنّ المجموعاتِ المُنشَأةَ على خلفيةِ الفولاذِ والفحمِ هي مُناهِضةٌ للأيكولوجيا. وهذا ما مفادُه أنّ إجراءَ الإصلاحِ في النظامِ لا يَكفي لوحدِه. هذا إنْ كان الهدفُ هو المجتمعُ الأيكولوجيُّ بالطبع!!

قد تَكُونُ فرصةُ تطورِ العصرانيةِ الديمقراطيةِ في الشرقِ الأوسطِ ممكنة، إذ ما أُلقِيَت خطوةٌ ملموسةٌ ومرحلية، اعتماداً على الظروفِ التاريخيةِ والاجتماعيةِ

للمنطقة. وعجزُ محاولاتِ استنساخِ الحداثةِ عن التطبيقِ خلالَ القرنَين الأخيرَين، إنما تؤيدُ صحةَ هذا الحُكم. وتُعَدُّ الأجواءُ الأيكولوجيةُ للشرق الأوسط، والتي تَبرعَمَ فيها المجتمعُ النيوليتيُّ وأطروحتُه المضادةُ للمدنيةِ بمثابةِ حقلٍ للحضارةِ الديمقراطيةِ وعصرانيتِها. فأراضي المدنيةِ المركزيةِ المتصاعدةِ على طولِ خمسة آلافِ عامٍ في أوديةِ أَنهُرِ النيلِ ودجلة والفراتِ والبنجاب، هي مراكزُ الأزمةِ الإقليميةِ الراهنة. والدولُ القوميةُ المُشَيَّدةُ في غضونِ القرنَين الأخيرَين كأكثر دعاماتِ الحداثةِ الرأسماليةِ تَعَصُّباً، إنما هي عاملٌ أساسيٌّ في هذه الأزمة. ونظراً لافتقارِ هذه الدولِ للمهارةِ في الشروعِ بالإصلاحِ والحذوِ حذوَ الاتحادِ الأوروبيّ، فإنّ الأزمةَ والفواصلَ البَينيةَ للفوضى تتفاقمُ بانكساراتٍ حادة. وبالرغمِ من انعكافِ أمريكا والاتحادِ الأوروبيّ كهيمنتَين متحالفتَين للنظام، إلا أنّهما تُلاقِيان المشقاتِ في إيجادِ مَنفَذٍ من الفوضى البَينِيّة، ولهذا السببِ يَسُودُ العجزُ في إعادة هيكلة الدولةِ القومية. وهذا الوضعُ بِحَدِّ ذاتِه يُجَذِّرُ الأزمةَ العالميةَ ويُصَيِّرُها دائمةً من جهة، ويؤدي في الاتجاهِ المعاكسِ إلى تأثُّرهما بالأزمة، مُضاعِفاً بذلك من تعقيداتِ الفوضى العارمةِ من جهةٍ أخرى. بالتالي، لا ملاذَ من أزمةِ النظامِ البنيويةِ في الوطنِ الأمِّ للمدنيةِ المركزيةِ بالأغلب، وكأنها تَنتَقِمُ لذاتِها.

من المحالِ إنكار عيشِ حربٍ عالميةٍ ثالثةٍ خاصةٍ في حاضرنا. وهذه الحربُ أعمقُ نطاقاً وأطولُ زمناً من الحربَين العالميتَين الأولى والثانية. إذ لا تتواجدُ ولا تتشكلُ الطاقةُ الكامنةُ للنظامِ في المنطقةِ لتحديثِ نفسِه. وما يجري هو الانحلالُ والتفسخُ والتبعثر. من هنا، فأقوى احتمالاتِ النفاذِ والخلاصِ تتجسدُ في تصييرِ العصرانيةِ الديمقراطيةِ نفسَها أطروحةً أولاً ثم توجُّهِها وضغطِها على النظامِ كأطروحةٍ مضادة؛ حيث أنها تَعمَلُ أساساً بموجبِ جميعِ التراكماتِ الثقافيةِ المقموعةِ في ظلِّ هذه الظروفِ في غضونِ الحقبةِ البادئةِ من تصاعدِ المدنيةِ السومريةِ كأطروحةٍ مضادةٍ للعصرِ النيوليتيّ، وصولاً إلى الحداثةِ الرأسماليةِ الراهنة.

دوامةُ "الأطروحةِ– الأطروحةِ المضادةِ– الجَميعةِ" مُلزَمةٌ بالبدءِ بالحِراكِ ثانيةً ضمن التدفقِ المركزيّ للتاريخ. وبشكلٍ ملموسٍ أكثر، ثمةَ حاجةٌ ماسةٌ مُجَدَّداً وقبلَ كلِّ شيءٍ لانطلاقةٍ كُلّيّاتيةٍ متكاملةٍ مرتكزةٍ إلى إرثِ الثقافاتِ التي تشاطرَت وادِيا نَهرَي دجلة والفرات، والتي ظَلَّت تحيا كَكُلّيّاتيةٍ متكاملةٍ على مدارِ التاريخ. فالحقيقةُ التي لا تَحتَمِلُ الجَدَلَ هي أنّ الحدودَ الاصطناعيةَ المسماةَ اليوم بحدودِ الجمهورياتِ السوريةِ والعراقيةِ والتركية، هي إرثٌ مُتَبَقٍّ من الهيمنةِ الإنكليزيةِ والفرنسيةِ التي خَرَجت منتصرةً من الحربِ العالميةِ الأولى؛ وبالتالي أنّ

تَجَزُّؤَ الثقافةِ التاريخيةِ الاجتماعيةِ تأسيساً على ذلك هو من ضروراتِ سياسةِ "فَرِّقْ– تَسُد" الجيوستراتيجية. لذا، يستحيلُ إنشاء الاتحاداتِ الثقافيةِ الثمينةِ في الهلالِ الخصيبِ التاريخيّ، ما لَم يُدرَكْ زيفُ هذه الحدودِ بعمقٍ وبكافةِ نتائجِه. والحماقةُ الكبرى هي الإيمانُ بقدسيةِ هذه الحدود (الأكثر بُعداً عن التقديسِ هو خطوط وحدودُ الهيمنةِ الدخيلةِ المشؤومة)، وعدم التفكيرِ أو الشروعِ في انطلاقةٍ ثقافيةٍ كُلّيّاتية. المَرامُ من الكُلّيّاتيةِ الثقافيةِ هو الثقافةُ الماديةُ والمعنويةُ المنسوجةُ حول القيمِ الديمقراطيةِ المفعمةِ بالمساواةِ والحرية. وهكذا ثقافةٌ ينبغي تفسيرَها وإنشاءَها بعقليةٍ قوميةٍ غيرِ قوموية، ودينيةٍ غيرِ دينَوية، ومجتمعيةٍ غيرِ جنسوية، وعلميةٍ غيرِ وضعية.

والتَوَجُّهُ صوبَ تأسيسِ "كومونةِ دجلة والفرات للزراعةِ والماءِ والطاقة" كخطوةٍ أولى في هذا المضمار، قد يَكُونُ جواباً مناسباً للتطورِ الكُلّيّاتيّ للتاريخانيةِ والمجتمعيةِ على السواء. إننا بتحقيقِنا هذا الاتحادَ نَستَخلِصُ من تاريخِ المجتمعِ التاريخيّ بالذاتِ أنّه أَبدَعَ المعجزاتِ على هذه الأرضِ التي كانت مَهداً لجميعِ المقدسات. جليٌّ بسطوعٍ أنّ كومونةً كهذه ستُؤَمِّنُ خلفيةً كافيةً لتنامي المجتمعِ الأيكولوجيّ– الاقتصاديّ، وستُكَوّنُ طاقةً كامنةً قويةً ووطيدة. هذا وبالمقدورِ تطوير كومونةٍ مشابهةٍ في كافةِ ميادينِ الحياةِ الاجتماعيةِ

بمَعِيّةِ هذا النموذجِ الكومونالِيّ الاقتصاديّ. فنموذجُ كيبوتز[١٧] المُطَبَّقُ في إسرائيل، إنما يَنتَهِلُ قوتَه من هذه الميزةِ للكومونة. فغالباً ما كانت الحياةُ الاقتصاديةُ من نمطِ الكومونةِ طيلةَ سياقِ التاريخ. كما وغالباً ما يتمُّ تحقيقُ الإنتاجِ على أساسِ الوحداتِ الكومونالية، وفي مقدمتِها المصانع؛ ولو أنّ الليبراليةَ الرأسماليةَ طَبَعَتها بطابعِ الفرديةِ تحت اسمِ "المبادرة الخاصة". يَكمنُ الفرقُ هنا في النظامِ الفرديّ الربحيّ. فإذ ما تمَّ تَخَطّي الربحيةِ أو إسقاطُها إلى أدنى حدّ، فما يتبقى هو النظامُ الكومونالِيُّ الذي يتميزُ بالخصائصِ البنيويةِ الكونيةِ الساريةِ في كلِّ الميادينِ الاجتماعية، وليس في الحقلِ الاقتصاديّ فحسب. والقضيةُ الأوليةُ للكوموناتِ هي إمكانيةُ الصَيرورةِ الأخلاقيةِ والسياسية، والتمكنُ بوساطةِ العصرانيةِ الديمقراطيةِ من تُجاوُزِ إبعادِها عن تلك القِيَمِ على يَدِ المدنيةِ والحداثةِ الرأسمالية.

---

[١٧] **نموذج كيبوتز:** وتعني بالعبرية "جماعة"، وترمز إلى فئة من الناس يعيشون في مزرعة جماعية. يتراوح عدد سكان الكيبوتز بين ٣٠ و١٥٠٠ نسمة. العمل فيه إجباري، وتنظيم الحياة يشبه التنظيم العسكري بانضباطه وصرامته. يتصف بالتقشف والتشارك في مرافق الحياة المختلفة وبالجماعية. يقوم الإنتاج والاستهلاك على مبدأ "مِن كل حسب قدرته، ولكل حسب حاجته". تؤلف الكيبوتزات بمجموعها نظام المستعمرات (المزارع) الجماعية الصهيونية، ويرتبط نشوء الكيبوتز تاريخياً وتنظيمياً بالمؤتمر الصهيوني الأول عام ١٨٩٧م (المترجِمة).

يُقَدِّمُ حوضا دجلة والفراتِ بما يَزيدُ عن الحدِّ ما يَلزَمُ من مياهٍ وطاقةٍ وأراضٍ لتلبيةِ المنتوجاتِ الزراعيةِ التي هي احتياجاتٌ أولية. إذ يستحيلُ تَطَوُّرُ المجتمعيةِ الأيكولوجيةِ والاقتصاديةِ للشرقِ الأوسط، ما لَم تُؤَمَّن هذه الموادُّ كفاية. ولكن، يستحيلُ على هذه الموادِّ البنيويةِ أيضاً تَكوينُ المجتمعِ البنيويّ بمفردِها، دون تَكَوُّنِ تراكُمٍ كافٍ من المعنى الذهنيّ. وبالتالي، فالمجتمعاتُ التي في هذا السياقِ لَن تتخلصَ حينئذٍ من خدمةِ الحداثةِ الرأسماليةِ والانصهارِ في بوتقتِها، مثلما حالُ مجتمعاتِ الاشتراكيةِ المشيدة. لذا، قد يَكُونُ التنظيمُ الأكاديميُّ للتراكُمِ الناشئِ تاريخياً وفي الكفةِ الديمقراطيةِ للحداثةِ على السواء، بدايةً سديدةً وقويمةً من أجلِ تراكُمِ المعنى الذهنيّ. ينبغي عدم النسيان أنّ الزقوراتِ السومريةَ، التي تُعَدُّ أولى الأكاديمياتِ تاريخياً، وبيوتَ الحكمةِ في نيبور وبابل ونصيبين وأورفا وبغداد، تعبيرٌ عن حقيقةِ استحالةِ كينونةِ المدنياتِ من دونِها.

إذ لا يُمكِنُ للعصرانيةِ الديمقراطيةِ التطور بلا أكاديميات. فالعالَمُ الجديدُ للعلمِ والمعنى، والذي هو مُلزَمٌ بتنظيمِ ذاتِه كبديلٍ للعالَمِ الأكاديميّ المتأزمِ للحداثةِ الرأسمالية، إنما لا استغناء عنه من أجلِ المجتمعِ الأيكولوجيّ والاقتصاديّ. حيث أنّ خَلاصَ العلمِ من كونِه احتكاراً أيديولوجياً ومن استخدامِه كأداةٍ بِيَدِ

السلطة، غيرُ ممكنٍ إلا بإنشاءِ المجتمعِ الحرّ والديمقراطيّ الذي تَعُمُّه المساواة (بمَعِيّةِ الوعيِ واليقظة)، أي بعيشِ المساواةِ والحريةِ والديمقراطيةِ بمنوالٍ متداخلٍ على أساسِ التبايُنِ والاختلاف. إذ لن تستطيعَ أيةُ مجموعةٍ أيكولوجيةٍ التحليَ بالمعنى القَيّم، إلا بإنشائِها كوعيٍ وتنظيمٍ يتعدى نطاقَ الحداثةِ الرأسمالية. أي، محالٌ نشوءُ المجموعاتِ الأيكولوجيةِ والمجتمعِ الاقتصاديّ، دون نشوءِ الوعيِ والتنظيمِ والإرادةِ العمليةِ التي تتعدى الرأسماليةَ والصناعويةَ والدولتيةَ القومية. أما المفهومُ القائلُ بأنّ العلمَ والوعيَ شيء، والمجتمعَ شيءٌ آخَر؛ فهو من تحريفاتِ المدنية، ومرتبطٌ باستعبادِ المجتمع.

لا يُمكِنُ للمجتمعِ الحرّ والديمقراطيّ أنْ يحيا إلا بوعيِ المعنى اللازمِ له. وكلُّ مُكَوّنٍ أو وحدةٍ اقتصادية، لا يُمكِنُ عيشها إلا بالوعيِ الأيكولوجيّ. والوحداتُ والحَيَواتُ الاقتصاديةُ التي لا تعتمد على الوعيِ الأيكولوجيّ، لن تنأى بنفسها عن الانصهارِ في بوتقةِ الحداثةِ الرأسمالية. هذا ويجب عدم التفكيرِ بالوحداتِ الأيكولوجيةِ– الاقتصاديةِ على أنها وحداتٌ بسيطةٌ ومفتقرةٌ للتكنولوجيا. إذ بالمقدورِ استخدام أرقى وأعقدِ أنواعِ التكنولوجيا في الوحداتِ والاتحاداتِ الأيكولوجيةِ– الاقتصادية، عندما تقتضي الحاجة. بل إنّ الوحداتِ

الأيكولوجيةَ– الاقتصاديةَ هي وحداتُ التكنولوجيا المُثلى. وهي ميادينُ الاستخدامِ الاجتماعيّ للتكنولوجيا بأكثرِ الأشكالِ فائدة. فالثورةُ التكنولوجيةُ في المجتمعِ الشرقِ أوسطيّ ضروريةٌ بالأكثر من أجلِ المجتمعِ الأيكولوجيّ– الاقتصاديّ.

وثورةٌ تكنولوجيةٌ بهذا المعنى هي ثورةٌ مضادةٌ للصناعوية. فبينما تؤدي التكنولوجيا المُسَخَّرةُ في خدمةِ الصناعويةِ إلى العبوديةِ والدمار، فالتكنولوجيا المُسَخَّرةُ في خدمةِ المجتمعِ الاقتصاديّ والأيكولوجيّ تُفضي إلى حياةٍ أكثر حريةً وديمقراطية. وباقتضاب، فأَثْمَنُ معاني التوازنِ بين التكنولوجيا والأيكولوجيا، تُحَقِّقُها شروطُ العصرانيةِ الديمقراطية. ولأجلِ ذلك، فالصراعُ الأيديولوجيُّ أمرٌ لا غنى عنه في الصراعِ بين الحداثاتِ المختلفة. ومن دونِ خوضِ هذا الصراعِ بنجاحٍ بارز، سوف تَظَلُّ فرصةُ العصرانيةِ الديمقراطيةِ في الحياةِ وثُبوتُها ورسوخُها تجاه الحداثةِ الرأسماليةِ مجردَ احتمالٍ ضعيفٍ وأملٍ واهنٍ ومحضَ يوتوبيا.

ما غَذّى المجتمعَ والثقافةَ الماديةَ والمعنويةَ في جغرافيا الشرقِ الأوسطِ ابتداءاً من العصرِ النيوليتيّ وعلى طولِ عصورِ المدنيةِ برمتها، هو حياةُ المجتمعِ الأيكولوجيّ والاقتصاديّ. بينما قامت الحداثةُ الرأسمالية،

ومن خلالِ فُرسانِ المحشرِ الثلاث التي تَمتَلِكُها، أي الرأسمالية والصناعوية والدولتية القومية، بدَهسِ هذه الثقافةِ الاجتماعيةِ وطَعنِها وتَجزيئِها. مقابل ذلك، فالمَهَمَّةُ الأوليةُ التي يجب القيام بها هي إنشاءُ العصرانيةِ الديمقراطيةِ تأسيساً على دعائمِها الثلاث: المجتمع الديمقراطي– الاشتراكي، والأيكولوجي– الاقتصادي، والأخلاقي– السياسي.([١٨])

[١٨] مانيفستو الحضارة الديمقراطية المجلد الرابع أزمة المدنية وحل الحضارة الديمقراطية في الشرق الأوسط الصفحة ٢٦٠ الطبعة الرابعة ٢٠٢١ دارشليرللنشر

# الثورة الديمقراطية والأيكولوجية

المجتمعُ الاقتصاديُّ والأيكولوجيُّ والأخلاقيُّ والسياسيّ، الذي يُعَدُّ من مُقَوِّماتِ العصرانيةِ الديمقراطيةِ الأساسية، يتَّخِذُ جيوثقافةَ المنطقةِ أساساً له. ولا يَفرضُ أيَّ عنصرٍ مُجَزِّئ. بل، وعلى النقيض، فهو يُكَوِّنُ بدائلَ العناصرِ التجزيئيةِ الموجودة.

العصرانيةُ الديمقراطيةُ مرنةٌ بصددِ مفهومِ الأمة. فإرشاداتُها في البناءِ الوطنيّ غيرِ المبنيّ على اللغةِ أو الأثنيةِ أو الدينِ أو الدولة، إنما يلعبُ دوراً حَلاّلاً رائعاً في تكامُلِ وتوحيدِ العناصرِ المتعددةِ اللغاتِ والأثنياتِ والأديانِ والمذاهبِ والكياناتِ السياسيةِ ضمن بُنيتِها. ومفهومُ العصرانيةِ الديمقراطيةِ هذا في الأمةِ ذاتِ العناصرِ المتكاملةِ المتعددة، يُؤَمِّنُ أرضيةً منيعةً ضروريةً من أجلِ استتبابِ الأمنِ والاستقرارِ والأخوةِ التي تحتاجُها جيوثقافةُ الشرقِ الأوسط، تجاه مفاهيمِ الأمةِ المبنيةِ على الدولةِ واللغةِ والدينِ والمذهبِ والأثنية. قد يُقال: بالإمكانِ تكوين قومِ المنطقةِ الأكبرِ أيضاً، أي أمة الشرقِ الأوسطِ المتشكلة من الأديانِ التوحيديةِ الكبرى

الثلاثةِ ومن شتى أنواعِ اللغاتِ والأثنياتِ والكياناتِ السياسية. أي، وكيفما هناك الأمةُ الأمريكيةُ (الولايات المتحدة الأمريكية) والأمةُ الأوروبية (الاتحاد الأوروبيّ)، فبالمقدورِ إيجاد الأمةِ الشرقِ أوسطية أيضاً. فالأساسُ الثقافيُّ لذلك هو أصلح وأقوى من كِلا المُعسكَرَين السابقَين. كما وبالإمكانِ البلوغ بها إلى حلولٍ أقرب إلى الكمالِ الأمثل ضمن هكذا مفهومٍ للأمةِ الكبرى والمرنةِ والمترامية الأطراف، إزاء قضايا الأقلية– الأكثرية، والتجزُّؤِ بين صفوفِ الأممِ الكبرى (العربية، التركية، الكردية، والفارسية)، والعزلةِ بين صفوفِ الأممِ القليلةِ السكان (الشعوب الأرمنية واليهودية والسريانية والقفقاسية).

واضحٌ وضوحَ النهارِ أنّ براديغما الأمةِ الديمقراطيةِ تتميزُ بالماهيةِ والآفاقِ القادرةِ على القضاءِ على العقلياتِ النمطيةِ والقتاليةِ والقوميةِ والجنسويةِ والدينويةِ والوضعيةِ السائدةِ في الدولةِ القومية، وعلى الانسداداتِ العميقةِ والاشتباكاتِ المحتدمةِ التي تؤدي إليها الاحتكاراتُ السلطويةُ والاستغلالية.

لا تقتصرُ الرأسماليةُ والصناعوية على تعريضِ الاقتصادِ والبيئةِ للأزمات وحسب، بل وتُجَزّئان شعوبَ المنطقةِ تأسيساً على الدولةِ القومية، متحولتَين بالتالي إلى

عامِلٍ مهم في انخفاضِ المردودِ إلى أدنى حدٍّ أيضاً. مقابلَ ذلك، فالعنصرُ الاقتصاديُّ– الأيكولوجيُّ للعصرانيةِ الديمقراطيةِ لا يقتصر على تلافي هذه السلبياتِ وحسب، بل ويُؤَمِّنُ في الوقتِ نفسِه التكاملَ الذي يحتاجُه المجتمعُ الاقتصاديُّ– الأيكولوجيّ، مُمَكِّناً بذلك من حصولِ المردودِ الأعظميّ، وراسماً إطاراً يَتَّخِذُ من عدمِ إلحاقِ الضررِ بالبيئةِ أساساً له. وشتى أنواعِ الاتحاداتِ الكومونالية الاقتصاديةِ والأيكولوجيةِ التي ستُشادُ بالتمحورِ حول كومونَاتِ الزراعةِ– الماءِ– الطاقة، تُمَكِّنُ من بناءِ النظام، الذي يتيحُ الفرصةَ للتكافُلِ الذي يحتاجُه المجتمعُ الاقتصاديُّ– الأيكولوجيُّ وتَفرضُه الثقافةُ التاريخية، ويَسُدُّ الطريقَ على البطالة، وينظرُ إلى العَمَلِ بعينِ الحرية، ويُفضي إلى العطاءِ الوفير.([١٩])

التكامُلُ الصناعيُّ والأيكولوجيُّ لقِيمةِ الاستخدام وقيمةِ المقايضةِ يُعَدُّ أساساً البُعدَ الاقتصادي للعصرانية الديمقراطية. إذ يستند سَقفُ الصناعة إلى حدودِ الأيكولوجيا وتأمينِ الاحتياجاتِ الأولية. أي أنه لا يُمكنُه تَخَطّي تلك الحدود. والصناعةُ التي تَظهَر في هذه الحالة هي صناعةٌ أيكولوجية. فالصناعةُ اللاأيكولوجيةُ صناعةٌ

[١٩] مانيفستو الحضارة الديمقراطية المجلد الرابع أزمة المدنية وحل الحضارة الديمقراطية في الشرق الأوسط الصفحة ٢٧٨ الطبعة الرابعة ٢٠٢١ دارشليرللنشر

لااقتصادية. والصناعةُ التي تقطعُ أواصرَها مع الأيكولوجيا، لا تختلف البتة عن وحشٍ آليٍّ يُبِيدُ البيئةَ بالنهشِ فيها دون توقف. وإلى جانب ذلك، لا قيمة للصناعةِ المنفلتةِ من روابطِها التي تربطُها باقتصادِ الاحتياجاتِ الأولية، سوى تطلُّعِها إلى الربح. بناءً على هذه الحقائق، فإنّ الصناعةَ الأيكولوجيةَ مبدأ أساسيٌّ ينبغي أنْ تَلتَزِمَ به جميعُ النشاطات الاقتصادية. وفي هذه الحالِ تَجِدُ الممارسةُ الاقتصاديةُ معناها الحقيقي، ويَخلُو الميدانُ من: الأرضية الاجتماعية للبطالة، الإنتاج الزائد أو الناقص، البلدان والمناطق النامية أو المتقدمة، تَضادّ القرية والمدينة، الهُوَّة الموجودة بين الطبقات، ومن الأزمات الاقتصادية والحروب.([٢٠])

فجميعُ المجموعاتِ تتناوَلُ عناصرَ الأيكولوجيا والصناعةِ ضمن تكامُلٍ مُتَّحِدٍ في نشاطاتها الاقتصادية ارتباطاً بالبُعدِ الأخلاقي والسياسي. إنها موثوقةٌ ببعضها البعض بأواصر لا تُبتَر. وهكذا، فلا يبقى شيءٌ بين مخالِبِ النزعةِ الفردية والاحتكارية الجارِحة، إذ تتم مُراعاةُ الاقتصادِ الأيكولوجيِّ والصناعةِ الأيكولوجيةِ في جميعِ النشاطات الاجتماعية. بناءً عليه، فالمشاريعُ التي ستُعَدُّ بهدفِ إعادةِ إعمارِ البيئةِ وإنعاش الزراعةِ وتحويلِ

[٢٠] مانيفستو الحضارة الديمقراطية المجلد الثالث سوسيولوجيا الحرية الصفحة ٣٠٦ الطبعة الرابعة ٢٠٢١ دارشليرللنشر

القرية إلى ساحةِ حياةٍ تتميز بالبيئة الأكثر صحةً وسلامة؛ كلُّها مشاريعُ قادرةٌ بمفردها على القضاءِ على مختلفِ ظواهر البطالة والفقر. فالبطالةُ مُناقِضةٌ لطبيعةِ الإنسان. ذلك أنّ النوعَ البشريَّ المتسم بهذا الكمّ من الذكاءِ الراقي لا يمكن لفتياته أنْ يَبقَين عاطلاتٍ عن العمل إلا بيَدِ العنفِ البشري. وهذا ما يحصل فعلاً. فالطبيعةُ التي لا يُعثَرُ فيها على نملةٍ عاطلةٍ عن العمل، كيف لها أنْ تَترُكَ مخلوقَها الأرقى عاطلاً يائساً؟ ولماذا يَكُونُ الفقرُ قَدَراً في عصرِ الصناعةِ والتقنية، واللتَين هما إنجازان رائعان لممارسةِ الإنسان العملية؟([٢١])

مجتمعُ القريةِ مهم كأولِ ظاهرةٍ للاستقرار. والاستمرارُ به بَعدَ تحديثه في عصرِ الصناعةِ ضرورةٌ حتميةٌ لأجلِ الحياةِ الأيكولوجية. فالقريةُ ليست ظاهرةً فيزيائيةً فحسب. بل هي إحدى أهمِّ مصادرِ الثقافة. وعلى غِرارِ الأسرة، فالقريةُ أيضاً من الوحداتِ الأساسيةِ للمجتمع. ولا تُغَيِّرُ هجماتُ المدينةِ والصناعةِ والبورجوازية على القريةِ على صعيدِ الطبقةِ والدولةِ من هذه الحقيقةِ شيئاً. هذا وتتسمُ القريةُ بالأهميةِ القصوى، باعتبارها الوحدةَ الأنسب لتطبيقِ المجتمع الأخلاقيِّ والسياسيّ. أما المدينة، فهي ضروريةٌ من حيث إعادةِ

---

[٢١] مانيفستو الحضارة الديمقراطية المجلد الثالث سوسيولوجيا الحرية الصفحة ٣٠٨ الطبعة الرابعة ٢٠٢١ دارشليرللنشر

تحقيقِ توازنِها مع القرية، ولكنْ بشرطِ تحقيقِ تَحَوُّلِها الحاسم، إنْ على صعيدِ السكانِ أم من حيث فاعليتها. ذلك أنّ إخراجَ المدينةِ من كونِها مركزَ عجلةِ الاستغلال والقمع، وتَمَكُّنَها من أداءِ دورها كبُعدٍ راقٍ للتقدمِ الاجتماعي؛ أمرٌ غيرُ ممكنٍ إلا بالتحول الجذري. أما إخراجُ المدينةِ من كونِها مكاناً للتضخمِ السرطاني للطبقةِ الوسطى ورأسِ المالِ متجسداً في الدولةِ والبيروقراطياتِ الشركاتية، فيتميزُ بالمكانةِ والمعنى المِحوَرِيَّين في خَلاصِ مجتمعِنا الراهن. ذلك أنّ المدنَ بحالاتها القائمةِ بمثابةِ مراكز رئيسيةٍ تَستَهلِكُ المجتمعَ بسرعةٍ كبيرةٍ حقاً، سواءٌ من حيث نطاقها أم معانيها (باعتبارها تعني فعلاً الدمارَ الأيكولوجيَّ وإبادةَ المجتمع). كما إنها وثيقةٌ دامغةٌ في بَرهَنَةِ إفلاسِ المدنية الكلاسيكية.

لقد كانت روما منفردةً بذاتها وممثلةً للعصورِ القديمة. كما إنّ انهيارَها كان منفرداً بذاته وممثلاً للعصورِ القديمة. أما مدنُ راهننا بصفتِها مراكز لابتلاعِ واحتواءِ المجتمع بأريافِه وقُراه، فتُمَثِّل غالبيةَ المجتمعِ السرطاني. بل وتكادُ تَكُون كلَّ ما فيه. لذا، علينا ألاّ نُشَكِّكَ في أنه لو لَم يتخلَّص مجتمعُ الإنسان من المدينة التي آلت إلى هكذا حال، فإنها ستُخرِجُه من كونه طبيعةً اجتماعية!

يَحظى الاتحادُ المتناغمُ بين القرية والمدينة في ظلّ منهجيةِ الحضارة الديمقراطيةِ بأهميةٍ رئيسيةٍ أيديولوجياً وبنيوياً. فالطبيعةُ الاجتماعيةُ لا يُمكِنُها ضمانُ الاستمرارِ بوجودها، إلا بالتأسيس على هذا التناغم.([٢٢])

فالحديثُ عن الاقتصاد فيما يتعلق بنشاطٍ مضادٍّ للاقتصاد جوهرياً، هو التناقضُ بعَينِه.

إنّ السبيلَ الوحيدَ للخلاصِ من هذا التناقض هو تفعيلُ اقتصادِ المجموعات الأيكولوجية. إذ بإمكانِ الآلافِ منها تنظيمُ ذاتها كمُكَوّناتٍ اقتصادية حسب شروطِ المجتمعِ الأيكولوجيّ. أما الأراضي الزراعيةُ المُفتَقِرةُ لخاصيتِها كوحدةٍ زراعيةٍ نتيجةَ اقتسامِها على التوالي بين العوائل، فإنّ إعادةَ تنظيمِها باتَت منذ زمنٍ بعيدٍ قضيةً مُلِحَّة، مع مُراعاةِ مبدأِ الصناعةِ الأيكولوجية. ويُعَدُّ تأسيسُ المجموعاتِ الأيكولوجية في الزراعة أحدَ المبادئ الاقتصادية الأساسية على الإطلاق في العصرانية الديمقراطية. تأسيساً على ذلك، فإنّ الإنتاجَ الزراعيَّ المعتمدَ على طرازِ الفِلاحةِ المتبقية من عهدِ القِنانةِ والعبوديةِ قد فقدَ مفعولَه. كما تُشَكِّلُ المجموعاتُ الأيكولوجية، التي ستتحقق بتأسيس وحداتٍ زراعيةٍ وفق المكيال الأيكولوجي، الأرضيةَ لعصرانيةِ القرية. أي إنه

---

[٢٢] مانيفستو الحضارة الديمقراطية المجلد الثالث سوسيولوجيا الحرية الصفحة ٢٢٥ الطبعة الرابعة ٢٠٢١ دارشليرللنشر

بإمكان القرية (القرية الحديثة) اكتسابُ وجودِها مجدَّداً كوحداتٍ اقتصاديةٍ بالمعيارِ الأيكولوجي، نظراً لأنها مجموعاتٌ أيكولوجية.

وبالإمكانِ تشكيلُ مجموعاتٍ أيكولوجيةٍ شبيهة في المدن أيضاً. حيث يُنَظَّمُ الاقتصاد المتمحور حول الأيكولوجيا في مخطط المدينةِ كجزءٍ من التكامُلِ العامّ فيها. وكيفما ينبغي عدمِ وجودِ البيروقراطية التي تَبتَلِعُ المدينة، فلا مكانَ أيضاً للاقتصادِ الذي يَبتَلِعُ المدينة. إذ يُنَظَّمُ الاقتصادُ بما يتوافقُ وطبيعةَ كلِّ مدينةٍ على شكلِ وحداتٍ بالحجمِ الأمثَل. بحيث لا يَهدِفُ إلى الربح، بل إلى القضاءِ على البطالةِ والبؤس. كما يمكن توزيع سكانِ المدينة على هذه الوحدات بما يتناسبُ وبُنيتَهم ومهاراتِهم.(٢٣)

لا ريب أنّ انهيارَ الاشتراكيةِ المشيدةِ وصعودَ الحركاتِ الأيكولوجيةِ والفامينيةِ وتفاقمَ نزعةِ المجتمعِ المدنيّ عموماً في راهننا قد تَرَك أثَراً إيجابيّاً لدى الأنارشيين. لكنّ تنويهَهم المتواصل لأَحَقِّيَّتِهم لا يعني الشيءَ الكثير. والسؤالُ الذي يتعينُ أنْ يُجيبوا عليه هو: لماذا لم يُطَوِّروا إنشاءً سليماً وممارسةً طموحةً بشأن

---

٢٣ مانيفستو الحضارة الديمقراطية المجلد الثالث سوسيولوجيا الحرية الصفحة ٣٠٩ الطبعة الرابعة ٢٠٢١ دارشليرللنشر

النظام؟ وهذا ما يَجعلُ الهُوَّةَ الغائرةَ التي تفصلُ بين نظريتِهم وحياتِهم تخطرُ على البال. تُرى، هل تَمَكَّنوا من تَخَطّي الحياةِ العصريةِ التي طالما انتَقَدوها؟ أو بالأحرى، كَم يتّصفون بالثباتِ والمبدئية في هذا المضمار؟ هل سيَتَخَلّون عن نمطِ الحياةِ الأوروبيةِ المَركز، ويَخْطُون خُطوتَهم صوب عصرانيةٍ ديمقراطيةٍ كونيةٍ حقة؟([٢٤])

وإنْ كانت البيئةُ تحيا الأزمةَ بأبعادِها الكارثية، فالسبب في ذلك يَعُودُ إلى عدم تطويرِ قانونِ البيئةِ بعد، مقابلَ الافتقارِ للبُعدِ الأخلاقي. علماً أنّ البيئةَ ليست موضوعاً يمكن حمايته بالقانون، كونَها بلا نهاية. بينما النشاطاتُ القانونيةُ محدودةٌ إلى أقصى الدرجات. بناءً عليه، فالتَّجَرُّدُ من مبدأ المجتمع الأخلاقي يَكمنُ في أساسِ القضيةِ الأيكولوجية. وأيُّ مجتمعٍ عاجزٍ عن إيلاءِ الشأن المُستَحَقّ لمبدأ المجتمع الأخلاقي، هو مجتمعٌ يفتقرُ للقدرةِ على الديمومة، سواءٌ ببنيته الداخلية أم ببيئته. والواقعُ الراهنُ يُوَضّحُ ذلك على أكملِ وجه.([٢٥])

---

[٢٤] مانيفستو الحضارة الديمقراطية المجلد الثالث سوسيولوجيا الحرية الصفحة ٣٥٤ الطبعة الرابعة ٢٠٢١ دارشليرللنشر

[٢٥] مانيفستو الحضارة الديمقراطية المجلد الثالث سوسيولوجيا الحرية الصفحة ٣٠٠ الطبعة الرابعة ٢٠٢١ دارشليرللنشر

بالرغمِ من أنّ مجتمعاتِ الشرقِ الأوسطِ لَم تَشهدْ بَعدُ دماراً على يدِ صناعويةِ الرأسماليةِ بقدرِ ما هي عليه البلدانُ المتروبولية، إلا إنها تعرضَت من هذه الناحيةِ لدمارٍ على المدى الطويل، بسببِ خصائصِ نظامِ المدنيةِ المركزيةِ التي تسببَت بتدميرِ البيئةِ على امتدادِ آلافِ السنين، وكذلك بسببِ بعضِ المساوئِ التي أسفرَ عنها المجتمعُ النيوليتيُّ قبلَ ذلك. وقد أدى تَكَفُّلُ تلك المجتمعاتِ بدورِ مهدِ المدنيةِ المركزيةِ لفترةٍ زمنيةٍ تناهزُ الخمسةَ آلاف سنة، إلى تحقُّقِ الدمارِ بأبعادٍ مرتفعة. فقد تحقَّقَ التصحرُ منذ زمنٍ طويلٍ وبمستوياتٍ مرتفعةٍ جداً. والمنطقةُ التي كانت يوماً ما جنةَ النباتِ والحيوان، باتت اليوم جهنم السعير. وعليه، فهي في أمسّ الحاجةِ إلى الحياةِ الأيكولوجية. إذ قد تُعيدُ الصناعةُ الأيكولوجيةُ الخالصةُ إلى المنطقةِ عهدَها الخصيبَ القديم.

للقضايا الاجتماعيةِ خاصيةٌ على النحوِ التالي: أينما تفاقمَت المشاكلُ فهناك تنضج سُبُلُ الحلّ بالمِثل. لذا، لا يمكنُ التفكيرُ في مشكلةٍ بلا حلّ. حيث إنّ الظروفَ الزمانيةَ والمكانيةَ الشاهدةَ على نشوءِ القضايا، تحتوي بين طواياها ظروفَ الحلّ أيضاً. ومثلما الحالُ في عمومِ المعمورة، ففي الشرقِ الأوسطِ أيضاً بلغَ مبدأُ الحلّ الأيكولوجيّ منزلةً تتسمُ بأهميةٍ قادرة على الحلّ بما يساوي قدرةَ الثوراتِ السياسيةِ على الحلّ بأقلّ تقدير.

وإسرائيلُ تزوّدُنا بالأمثلةِ الناجعةِ في هذا المضمار. حيث تستفيدُ من تفوقِها في مجالِ العلمِ والتكنولوجيا، وتستخدمُه في مجالِ الصناعة، مُسَخِّرةً إياه لأجلِ حياةٍ أَشبَهُ بالجنانِ حتى في عرضِ الصحراء. بالتالي، سوف تُمَكِّنُ الصناعاتُ الأيكولوجية، التي ستُستَخدَمُ في عمومِ بلدانِ المنطقةِ بالتوازي مع الاقتصادِ الكومونالِيّ، مما يحتاجُه المجتمع بالأكثر؛ ألا وهو إنشاؤُه بنحوٍ متساوٍ وحرٍّ وديمقراطيٍّ ومتواصلٍ ومستدام. حيث إنّ التنميةَ الأيكولوجيةَ هي الحاجةُ الأولى والحقيقيةُ بدلِ الصناعوية. فبينما تُقيمُ البلدانُ الأوروبيةُ المتقدمةُ الصناعةَ الأيكولوجيةَ محلَّ صناعاتِها غيرِ الأيكولوجية، فإنّ التحولَ إلى ساحةِ استيرادٍ لسياراتِها ومنسوجاتِها واستجلابٍ لسُوّاحِها، لن ينفعَ سوى في زيادةِ حِدّةِ القضايا الاجتماعية. وبهذه الطريقةِ أيضاً تُضفي الرأسماليةُ طابعاً عالمياً على عواملِ دمارِ البشرية. على البنيةِ التحتيةِ التقنيةِ للعصرانيةِ الديمقراطيةِ أنْ تَكُونَ أيكولوجيةً دون بُد. أما الاقتصادُ الأيكولوجيُّ الكومونالِيّ، الذي سيُطَوَّرُ دون الانزلاقِ نحو الصناعويةِ أو إنكارِ الصناعة، فسيغدو القوةَ المخوَّلةَ لتأمينِ الأرضيةِ القويمةِ والوحدةِ الحصينةِ للعصرانيةِ الديمقراطيةِ والحياةِ الوطنيةِ الديمقراطيةِ في آنٍ معاً.

وباعتبارِ كردستان بلداً قَلّما شهِدَ نماءَ وتطوُّرَ الرأسماليةِ والدولةِ القوميةِ والصناعوية، فهي قادرةٌ على الاستفادةِ من وضعِها هذا بأحسنِ صورةٍ لأجلِ البناءِ الأيكولوجيّ والاقتصاديّ الكومونياليّ. أي، بمقدورِها تحويلُ تخلُّفِها في هذا السياقِ إلى ظروفٍ مناسِبةٍ لصالحِها. حيث تستطيعُ تنظيمَ جميعِ الحشودِ البشريةِ وجيوشِ العاطلين عن العملِ ضمنَ إطارِ الاقتصادِ الأيكولوجيّ والكومونياليّ، لتُعيدَ بناءَ بلادِ الجنانِ القديمةِ في هيئةِ أمةٍ ديمقراطيةٍ تَمضي قُدُماً على دربِ الحضارةِ الديمقراطية. ولأجلِ ذلك، يَكفي فقط التحلي بكرامةِ وعزّةِ العيشِ في بلدٍ حرٍّ ومجتمعٍ ديمقراطيّ لدرجةِ العشق![٢٦]

بناءً عليه، فتَمَدُّنُ اللامدينة، تَسَرطُنُ الطبقةِ الوسطى، وانهيارُ مجتمعِ الزراعةِ– القريةِ لا يَبرزون كأثقلِ القضايا الاجتماعيةِ وطأةً فحسب، بل ويُعَبّرون أيضاً عن صدى وصولِ المجتمعِ مَشارِفَ استحالةِ السيرورة. لا تَلعَبُ مُقَوّماتُ العصرانيةِ الديمقراطيةِ دورَها فقط كقوةِ حلٍّ للقضيةِ تجاه وجودِ هذه القضايا واستحالةِ سيرورتِها، بل وتُؤَمّنُ أيضاً قيامَ المجتمعِ المتخبطِ في حالةِ العُقمِ

[٢٦] مانيفستو الحضارة الديمقراطية المجلد الخامس القضية الكردية وحل الأمة الديمقراطية الصفحة ٥٣١ الطبعة الرابعة ٢٠٢١ دارشليرللنشر

والفوضى بإنجازِ الانطلاقة. فهي تَقومُ أولاً بتَبَنّي المجتمعِ الاقتصاديّ– الأيكولوجيّ، والارتكازِ إلى الأرضيةِ الكومونالية في الانعكافِ على هيكلة مجتمعِ الزراعةِ – القرية الذي قَوَّضَته الرأسماليةُ والصناعوية. وتَحلُّ الزراعةُ الأيكولوجيّةُ أهمَّ قسمٍ من القضايا، بتوفيرِها الأَمْنَ الغذائيَّ للمجتمع. لذا، قد يَكُونُ من الملائِمِ تسمية ذلك بـ"ثورةِ الزراعةِ– القريةِ الثانية". وبالفعل، ثمة حاجةٌ ماسّةٌ لثورةٍ زراعيةٍ – قرويةٍ ثانيةٍ مع حُلولِ القرنِ الحادي والعشرين. لا تَقتَصِرُ هذه الثورةُ على إنقاذِ المدينةِ وحسب، بل وتَصُونُ المجتمعَ من تَسَرطُنِ الطبقةِ الوسطى أيضاً. هكذا تزدادُ فرصةُ نماءِ المجتمعِ الديمقراطيّ، بالاعتمادِ على ذلك في كسرِ شوكةِ فاشيةِ الدولةِ القوميةِ المُشادة على خلفيةِ المدينةِ والطبقةِ الوسطى. فالقدرةُ على تأمينِ سيرورةِ المجتمعِ أمرٌ جِدُّ عسيرٍ بالفعل، من دونِ ثورةٍ زراعيةٍ– قرويةٍ ثانية. هذا وستَقومُ هذه الثورةُ بإيلاءِ التكنولوجيا المنزلةَ التي تَستَحِقُّها، وستَصُونُ مجتمعَ الزراعةِ– القرية من أضرارِ الصناعوية. وستتمكنُ المدنُ من بلوغِ حَيَواتِها البهيةِ القديمةِ تأسيساً على الظروفِ التقنيةِ الأرقى. وهكذا، سوف لن تَقتَصِرَ على الخلاصِ من التَّضَخُّمِ السكانيّ المُفرطِ وحسب، بل وإلى جانبِ ذلك، سيَكُونُ بوسعِها تحقيق التوازنِ مُجَدَّداً مع مجتمعِ الزراعةِ– القريةِ المُكتَسِبِ لوظيفيتِه بمنوالٍ قَيِّم. من هنا، فالمدينةُ والقريةُ

اللتَين تُعادُ هيكلتُهما في العصرانيةِ الديمقراطية، ستَغدوان دعامتَين متوازنتَين وقويمتَين للمجتمعِ الديمقراطيّ، وستُصبحان دماغَه أيضاً. وبإتمامِهما بعضَهما بعضاً من حيث الوفرةِ والتنوع، ستُشَكِّلان الأرضيةَ الأصلَ لتجاوُزِ فاشيةِ المجتمعِ النمطيّ للدولةِ القومية.

حظُّ الشرقِ الأوسطِ ومصيرُه مرتبطان على السواءِ بإنجازِه ثانيَ ثورةٍ زراعيةٍ– قروية. فأضرارُ الحداثةِ الرأسماليةِ خلال القرنَين الأخيرَين تتعدى كونَها أزمةً، بالغةً بذلك أبعاداً مُهَوّلةً مُذهِلة. فالحداثةُ لا تنحَصِرُ فقط في التحكُّمِ والاستغلالِ عن طريقِ ركائزِها الثلاث، بل وتُقَوِّضُ المجتمعيةَ أيضاً. وإيقافُ هذا الهدمِ بالحداثةِ نفسِها أمرٌ مستحيل، تماماً كما استحالةُ إخمادِ النارِ بالنار. لذا، لا مَهربَ من تحقيقِ تَطَوُّرِ العصرانيةِ الديمقراطيةِ كثاني ثورةٍ زراعيةٍ وقروية. فالحروبُ الدائرةُ على المياهِ– الطاقةِ– الأرض، تتصاعدُ منذ الآن نحو أبعادٍ لا يُمكِنُ الحدّ منها. لقد استطاعَ المجتمعُ السومريُّ التطوُّرَ والبدءَ بتاريخِ المدنيةِ عن طريقِ تأميمِ الماءِ والأرض. هكذا الأمرُ في مجتمعِ مصر وهارابا أيضاً. وحتى إسرائيلُ الحاليةُ تَستَقي جزءاً مهماً من قوتِها من الكوموناتِ المسماةِ بـ"نموذج كيبوتز"، والمؤسَّسةِ على أرضيةٍ تكنولوجيةٍ عصرية.

وحداتُ ومُكَوّناتُ المجتمعِ الأيكولوجيّ والاقتصاديّ، الذي سيُطَوَّرُ في أحواضِ المياهِ– الطاقةِ– الأرض، وعلى رأسِها حوضا دجلة والفرات؛ ستَكُونُ عِمادَ الثورةِ الثانية. أما بُنى القريةِ – المدينة، التي ستُطَوَّرُ تأسيساً على ذلك بحيث تُتَمِّمُ بعضَها البعض وتتوازنُ مع بعضِها بعضاً، فسوف تُشَكِّلُ الصَّرحَ المعماريَّ الجديدَ للعصرانيةِ الديمقراطية. وكلما تنامَت وحداتُ المجتمعِ الاقتصاديّ والأيكولوجيّ والديمقراطيّ بناءً على هذا الصرحِ المعماريّ الجديد، فستتصاعدُ حضارةُ المدينةِ للصناعويةِ والدولتيةِ القوميةِ مُجَدَّداً كبُنى ديمقراطيةٍ شبهِ مستقلة. ومقابل ذلك، فستَشهَدُ القرى ثورتَها الثانيةَ كقرى أيكولوجيةٍ بالتناغُمِ والتَّكَيُّفِ مع الشروطِ التقنيةِ الجديدة. هكذا، فثورةُ الزراعةِ– القريةِ والمدينةِ الثانيةِ في ثقافةِ الشرقِ الأوسط، ستؤدي دورَها التاريخيَّ هذه المرة في تجاوُزِ المدنيةِ الدولتيةِ– الطبقية، والعبورِ صوب عصرِ الحضارةِ الديمقراطية. كما أنّ شتى أطيافِ الهوياتِ الثقافيةِ المُؤَطَّرَةِ بكونفدراليةِ الأممِ الديمقراطيةِ تأسيساً على مفهومِ الهويةِ المنفتحةِ الحوافّ والمرنة، ستَحيا ضمن سلامٍ مستَتِبٍّ كعناصرَ قائمةٍ بذاتِها في المجتمعِ المتساوي والحرّ والديمقراطيّ. أما الفردُ الذي قَتَلَتْه الثقافةُ الفرديةُ للحداثةِ الرأسمالية، فسيُبعَثُ ويَنتَعِشُ

مجدَّداً، وسيَحيا بحريةٍ كفردٍ أخلاقيٍّ وسياسيٍّ للعصرانيةِ الديمقراطية.([٢٧])

تتميزُ العصرانيةُ الديمقراطيةُ بالإصرارِ والنموذجيةِ والعمليةِ في سياقِ قضيةِ المرأةِ وثورتِها. فالمشاريعُ التي تشتَمِلُ عليها عناصرُ العصرانيةِ الديمقراطية، لا تُخَطَّطُ أو تُنَفَّذُ من دون المرأة. وبالعكس، إنها مشاريع بمثابةِ ثوراتٍ ستتحققُ في كلِّ خطوةٍ منها بمشاطَرةِ الحِكمةِ والممارسةِ العمليةِ مع المرأة. فكيفما تَحَقَّقَ بناءُ المجتمعِ الاقتصاديِّ بريادةِ المرأة، فإعادةُ هيكلتِه أيضاً تقتضي القوةَ الكومونالية للمرأة. ذلك أنّ الاقتصادَ هو المِهنةُ الاجتماعيةُ والممارسةُ الذاتية للمرأة. أما الأيكولوجيا، فهي علمٌ لا يُمكِنُ تحقيق التقائِه مع المجتمع، إلا بنَباهةِ المرأةِ ويَقَظَتِها. فالمرأةُ بيئويةٌ على صعيدِ الهوية. كما أنّ المجتمعَ الديمقراطيَّ مجتمعٌ يتطلبُ ذهنَ المرأةِ وإرادتَها الحرة. وبمنتهى الصراحة،

[٢٧] مانيفستو الحضارة الديمقراطية المجلد الرابع أزمة المدنية وحل الحضارة الديمقراطية في الشرق الأوسط الصفحة ٣٠٧ الطبعة الرابعة ٢٠٢١ دارشليرللنشر

فالعصرانيةُ الديمقراطيةُ هي عصرُ ثورةِ المرأةِ وحضارةِ المرأة.([٢٨])

عليَّ سردُ نكهةِ الحياةِ في الهلال الخصيب بلغةٍ أدبيةٍ نوعاً ما. سأبدأ حديثي عنها بملاحظةٍ كان قد رَصَدَها بريدوود[٢٩]، الذي ابتدأ حفرياتِ جايونو (جيانو) في ديار بكر. حيث يقول: "لا يمكن للحياة أن تَكُون ذات معنى في أيةِ بقعةٍ من العالم، مثلما هي عليه في حوافِّ قوسِ جبالِ زاغروس–طوروس". تُرى، ما هي المشاعرُ التي راودَت هذا الإنسانَ المترعرع في أحضانِ ثقافةٍ بعيدةٍ جداً، لدرجةٍ جعلَته يقولُ مثل هذه العبارة؟ وكعالمِ آثارٍ ومُؤَرِّخٍ مدركٍ تماماً للحضارة، لماذا يَرى الحياةَ الأغنى والأرقى بمعانيها في هذه الساحة الثقافية؟ علماً أنَّ القاطنين اليوم على هذه الأراضي يَوَدون الهربَ منها

---

[٢٨] مانيفستو الحضارة الديمقراطية المجلد الرابع أزمة المدنية وحل الحضارة الديمقراطية في الشرق الأوسط الصفحة ٣١٦ الطبعة الرابعة ٢٠٢١ دارشليرللنشر

[٢٩] **روبرت جون بريدوود:** عالم آثار أمريكي كان رائداً في دراسات آثار ماقبل التاريخ (١٩٠٧–٢٠٠٣). قاد مشروع التنقيب عن آثار قرية جرمو الأثرية أسفل جبال زاغروس، وقدّم إنجازات متميزة في دراسة المجتمعات الزراعية الأولى التي أسهمت في نشوء الحضارة. هو صاحب عدة اكتشافات مهمة كأقدم عينة من دم الإنسان، وأقدم نموذج من صناعة يدوية للنحاس الطبيعي، وأقدم قطعة قماش. وهو أول من استخدم المسح الآثاري لاستكشاف منطقة كاملة (المترجِمة).

وكأنهم يهربون من الطاعون. ويَستَمِيتون للوصول إلى أوروبا ولو مقابلَ أبخسِ الأجور. وينظرون للهجرةِ إليها كالقدرِ المحتوم، لأنهم خَسِروا كلَّ مقدَّساتهم وقيمهم الجمالية، وكأنها لن تُستَعاد ثانية.

عليَّ الإقرار بأني –أنا أيضاً– أُصِبتُ في وقتٍ ما بمَرَضِ الحداثة، وأردتُ الفرارَ من كلِّ شيءٍ في هذه الأراضي، حتى من الأم والأب. لطالما أَعتَرِفُ في قرارةِ نفسي بأنَّ ذلك كان أفظعَ ضلالٍ لي في الحياة. لكني أدركُ أيضاً أني لم أنقطع كلياً عن الواقع الذي لاحظَه بريدوود. فباعتباري ابنَ تلك الجبال، فقد كَنتُ أنظرُ إلى ذراها الشاهقةِ على أنها عرشُ الآلهة، وإلى حَوافِّها على أنها لبناتٌ أساسيةٌ للجنَّةِ الوفيرة التي خلقوها، فأتوقُ للتجوال في ربوعِها على الدوام. وقد اشتُهِرتُ منذ نعومةِ أظافري بلقبِ "مجنون الجبال"، لأعلَمَ لاحقاً أنَّ هذه الحياةَ عائدةٌ على الأرجح إلى الإلهِ ديونيسوس[٣٠]، الذي يُقال أنه كان يتجول فيها برفقةِ مجموعةِ الفنانات الحرّات المُسَمَّيات بالباخوسيات[٣١] المحيطاتِ به أماماً وخلْفاً،

---

[٣٠] **ديونيسوس:** هو أحب الآلهة إلى الشعب. لم يُقبَل بين آلهة أولمبوس إلا في آخر أيامه، لأنه كان من آلهة تراكيا (فريغيا)، قبل أن تهبه تلك البلاد إلى اليونان. هو إله الشراب والخمر. يُعَدُّ أحد الآلهة الثلاث الكبرى في الفكر اليوناني (المترجِمة).

[٣١] **الباخوسيات:** النساء اللاتي كن يصعدن هائمات فوق الجبل في نوبة سُكْرٍ وسُعارٍ مقدس مع الإله ديونيسوس (المترجِمة).

ليَطرَبوا ويلهوا، ويأكلوا ويشربوا سَوِيَّة. كنتُ قد أحببتُ هذه الحياةَ الإلهية. وكان الفيلسوفُ نيتشه أيضاً قد فضَّلَ هذا الإلهَ على زيوس[٣٢]. بل وكان يُذَيِّلُ العديد من أقواله المأثورة بتوقيعِ "الغلامُ الغِرُّ لديونيسوس". عندما كنتُ في القرية، كنتُ مهووساً باللَّعبِ المشتركِ مع الفتيات، عوضاً عن لعبةِ العروس أو الغمّيضة؛ حتى وإنْ كان ذلك لا يتناغم والأعرافَ الدينيةَ كثيراً. كنتُ مقتنعاً بأنّ المجرى الطبيعيَّ ينبغي أنْ يَكُونَ بهذه الشاكلة. كما لَمْ أستسِغْ أو أُبْدِ أيَّ تسامحٍ البتة تجاه الثقافةِ المهيمنةِ بسَترِ المرأة وحَجْبِها في المنزِل. ولَم آبَهْ بالقانون الذي سمَّوه الشرف (الناموس). ولا أَبرَحُ بالرَّدِّ بـ"نعم" بشأنِ النقاشِ الحر اللامحدودِ مع المرأة، واللَّعبِ معها، ومشاطرتِها كلَّ المقدساتِ الأخرى في الحياة. بالمقابل، فإنَّ جوابي هو "لا وألفُ لا" بشأنِ علاقات العبوديةِ والتبعيةِ المتبادَلةِ الفائحةِ برائحةِ المُلكِيَّة، والمرتكزةِ إلى القوة، أياً كان اسمُها، وأياً كانت ذريعتُها.

---

[٣٢] **زيوس:** إله السماء والرعد، وأكبر الآلهة الأولمبية، وهو جوبيتر عند اليونان. لا يخضع إلا لربات القدر في العالم السفلي. كان أبوه كرونوس يبتلع أبناءه خوفاً من أن يخلعوه. لكن زوجته ريا أنقذت زيوس بإخفائه في جزيرة كريت، فنشأ برعاية الحوريات. وعندما بلغ سن الرشد، أجبر أباه على إرجاع أبنائه الذين ابتلعهم، فاندلعت الحرب لينتصر زيوس وإخوته (المترجِمة).

لقد حَيَّيتُ دوماً مجموعاتِ النساءِ الحرّات على ذرى تلك الجبال بإلهامِ الإلهة الأنثى، لإضفاءِ "المعاني النفيسةِ" عليها. ولطالما يَخطرُ ببالي كم كان اغتياظي كبيراً، كلما تَرامى إلى سَمعي نبأٌ يقول بأنَّ "حادثاً ما وَقَعَ لجَرَّارٍ أو لشاحنةٍ مكتظَّةٍ بمجموعةٍ من النساءِ في المنطقةِ الفلانية جنوبِ شرقي البلاد[٣٣]، فَلَقِينَ حَتفَهُنَّ وهنَّ ذاهباتٌ إلى العملِ المأجور في الحقول". أتذكر جيداً أني لَمْ أشعر بكل هذا المقت تجاهَ أيِّ حَدَث، بقدرِ ما شعرتُ به إزاءَ العائلةِ والهرمية والدولة، وحيال الرجلِ الذي يزعم أنه صاحبُ المرأة ومالكُها. فكيف حصلَ ولَم يتبقَّ من نسلِ الإلهة الأنثى إلا هذا الانحطاطُ المروِّع؟ لَم يتقبلْ عقلي وروحي هذا الانحطاطَ إطلاقاً، تماماً مثلما لم تَستَسِغه ذهنيتي. فبالنسبة لي؛ إما أنْ تَكُونَ المرأةُ بقُدسِيَّةِ الإلهة، أو ألاّ تَكُونَ أبداً.

لطالما أُفَكِّرُ بصِحَّةِ المقولة التي مفادُها: "إنَّ مستوى حياةِ النساء في مجتمعٍ ما معيارٌ أوليٌّ لمعرفةِ ذاك المجتمع". كنتُ استخدمتُ عبارةَ "مِن بقايا ثقافةِ الإلهةِ الأم" النيوليتيةِ في وَصفِ أمي، حيث كانت –هي أيضاً– بَدينةً مثلهن. إلا أنَّ ظاهرةَ الأم الاصطناعية التي كوَّنَتها الحداثة، قد أَعاقَت رؤيتي للقُدسِيَّةِ الموجودةِ في أمي.

---

[٣٣] **جنوب شرقي البلاد:** المقصود هنا مناطق شمالي كردستان (المترجِمة).

ورغمَ معاناتي لمخاضاتٍ كبرى في حياتي، إلا أني لَم أبكِ بصورةٍ جادةٍ على أيّ حادث. لكن، وبعدما حَطّمتُ قوالبَ الحداثة، فلطالما أستذكرُ أمي، وبالتالي جميعَ أمهاتِ الشرقِ الأوسط، بقَلبٍ مُتَلَوٍّ وبغَصَّة حارقة، فتدمع عيناي وأنا مُستغرِقٌ في التأمل. ولطالما أُمعِنُ في معنى وطعمِ ماءِ البئرِ الذي كنتُ أَنتَجَرَّعُه من الدَلْوِ الثقيل، بعدما كنت أعتَرِضُ طريقَ أمي وهي في منتصفِ الدرب تَئِنُّ تحت وطأةِ ثِقَلِه. ويَخطُرُ ذلك ببالي كإحدى الذكرياتِ المُميَّزَةِ التي تَعتَصِر قلبي ألماً. أُوصي الجميعَ بإعادةِ النظرِ في نمطِ علاقاتهم مع الوالدَين، بعدَ أنْ يدكّوا دعائمَ كافةِ القوالبِ الذهنية للحداثة. وأتمنى أن يعكسوا وجهةَ النظر هذه على شتى "علاقاتِ القرية" المتبقيةِ مِن العهد النيوليتي. إذ –ودون أيّ شك– يَكمن الظفرُ الأعظمُ للحداثة في نجاحها بهدمِ وجهةِ نظرنا المعنيةِ بالثقافةِ المُنشأةِ طيلةَ خمسة عشر ألفِ عام، وبحَطِّها من شأنِ تلك الثقافةِ إلى مستوى الحضيض. من الواضح تماماً أنّ التشبثَ بنظرةٍ أصيلةٍ حرة، والتشبث بمقاومةٍ باسلة، والوَلَعَ بحياةٍ مشرّفةٍ يستحيلُ أنْ ينبعثَ من أفرادٍ ومجتمعاتٍ مُبَعثَرةٍ ومهدومةٍ ومعدومة لهذه الدرجة.

كلُّ نباتٍ ينمو، وكُلُّ حيوانٍ يرعى في جوارِ قريتنا التي تقع على حوافِّ قوسِ جبال طوروس–زاغروس، هو موضوعٌ باعث على الهيام بالنسبة لي. إذ كنت أنظرُ

إليهم وكأنهم مشحونون بمعانٍ مقدَّسة. فقد كنّا أصدقاء، وكأنهم خُلِقُوا لأجلي وخُلِقتُ لأجلِهم. فلَطالما ركضتُ خلفهم بولعٍ وهيام. هكذا هو عشقي إلى حدٍّ ما. ما لَمْ أغفِرهُ لنفسي في هذا المضمار حتى الآن، هو قَطعِي رؤوسَ العصافير التي كنتُ أصطادها، دون أنْ يختلجَني أيّ شعورٍ بالرأفة أو الشفقة. ما مِن سردٍ أثَّرَ في أعماقي، وَحَثَّني على استكشافِ المهالكِ العميقةِ المستترةِ وراءَ مفهومِ التمييز بين الذات والموضوع؛ بقدرِ ما فَعَلَته بي هذه الأحداث. وتَرجيحي لمفهومِ الأيكولوجيا يُعدُّ ذا صِلةٍ وثيقةٍ بهذا الولعِ الطفولي، وباعترافي بهذا الجُرم. فما كانَ لي أنْ أتغلبَ على هذه المخاطرِ الروحية العظمى المتبقيةِ من ثقافةِ الصيد، إلا بعد نَزعِ القناع عن السلطة وحروبِها، باعتبارها فنَّ "الرجلِ القوي المستغِل والآمرِ الناهي" (الآلهةِ المُقَنَّعة وغيرِ المُقَنَّعة، والملوكِ المتسترين والعُراة)، الذي هو فنّ الصيد، ليس إلا. وما كان لنا أن نَعِيَ ذاتنا، أو نَقدِرَ على تَبَنّي المجتمعِ الأيكولوجي؛ ما لَم نفهمْ لغةَ النباتِ والحيوان. هكذا كنتُ سأضفي المعانيَ على ذكرياتي مع نباتاتي وحيواناتي، التي لا تنفكُّ تُراودني بلا انقطاع.

لا أَبرَحُ ألاقي الصعوبة في ضبطِ عواطفي الجياشة –التي لا يمكن أن تُزَوّدَني بها أيةُ روايةٍ– كلما خطرَت ببالي فِلاحةُ أبي في أحضانِ السهول المُلاصِقة لحوافِّ

الجبال. حيث يقومُ بإعدادها وزراعتها منذ بدءِ الربيع إلى أن يُغمِضَ الخريفُ عينيه ويغفو، ليَحصدَ الغِلال، ويَدرسَ الحبوبَ ويُكَدِّسَها. وأسفاه! لماذا لَم أفهمْ تماماً أولئك السائرين على دربِ الإله، وعَجِزنا عن أنْ نكون أصدقاء؟ رغمَ أنَّ كلَّ علاقاتي تقومُ على الصداقة، إلا أني غيرُ قادرٍ على مسامحةِ نفسي لعدمِ الالتزام بالحِداد عندما تُوُفِّيَ أبي، وذلك بسببِ علاقاتِ الحداثة المروِّعة. ربما كان أبي أكثرَ الآباءِ وهناً. لكنه كان أَحَدَ عِبادِ الله النزيهين المستقيمين. رغمَ كلِّ شيء، فالآباءُ الفلاحون هم الأكثر قيمةً وقدراً حسب رأيي.

كانت جميعُ علاقاتِ القريةِ تَتَبَدَّى لي وكأنه أَكَلَ الدهرُ عليها وشَرِب، أو كأنها محاولاتُ مرحلةٍ مجهولةٍ تحتضر. هذا وأعتَبِرُ اللجوءَ إلى المدينةِ هرباً من القريةِ جُرماً بحَدِّ ذاته. ولا يُساوِرُني أدنى شكّ في أنَّ الحياةَ المثلى للإنسانِ تَتَحَقَّقُ في القرى الأيكولوجية، لا في بنى المدنِ السرطانيةِ للحداثة (للمدنية برِمَّتِها). ولا يمكن السماح للمدينةِ أنْ تَغدُوَ مكاناً صالحاً للسكن، إلا إذا تناغمَت كلياً مع القرى الأيكولوجية.

إني أَصِفُ الشعوبَ الآهلةَ منذُ القِدَم إلى اليوم في كَنَفِ هذه السلاسلِ الجبليةِ الممتدةِ من أمانوس إلى زاغروس، بالعابرين المقدَّسين على دربِ الآلهة

المتربّعةِ على عُرُوشِها في قِمَمِ تلك الجبالِ الشاهقة. لقد أصبحْتُ مقتنعاً يقيناً أنَّ نقيضَ التهمةِ المسمّاةِ بالرجعية (بموجبِ منظورِ الحداثة) هو الصحيح دون ريب. فباعتبارِ أنَّ التمييزَ بين الرجعية والتقدمية هو حُكمٌ أيديولوجيّ، وأنّ تحليلَ ذهنيةِ الحداثةِ الرأسمالية يعني الغوصَ في الأعماق الإنسانية الحقة، لأنها ليست رجعية فحسب، بل ولأنها العدوُّ اللدود للبشرية؛ فَكُلِّي إيمانٌ بأني حَقَّقتُ بذلك العودةَ الكبرى إلى الحرية. وبالنجاةِ مِن سعيرِ الحداثة المؤلَّفة مِن **نزعةِ الربحِ والصناعويةِ والدولتيةِ القومية**، غدا كلُّ شيءٍ مفهوماً أكثر، ما يَنُمُّ بدورِه عن غِنى معاني الحياة. والجَثْوَةُ (الكَومَة) الترابيةُ المتبقيةُ مِن العهدِ النيوليتي، والتي أستمتعُ بمنظرِها بكلِّ اهتمامٍ وهيام، لا أُبادِلها حتى بنيويورك. فالمدنُ الجوفاءُ الخاليةُ مِن المعاني، والفاتحةُ أبوابَها على مصاريعها أمامَ مزيدٍ مِن "الحياةِ المُربِحَةِ" وحَصرِ الإنسانِ في "قفصٍ حديدي"، وأمامَ "وحوشِ الصناعة" التي تَقتلُ الحياة؛ لا معنى لها سوى كَونها إحدى النسخ الممسوخة، التي لا تَصِلُ في معانيها إلى مستوى مدينةِ "بابل ذاتِ اللغاتِ الاثنتين والسبعين" التي لا يفهمُ أحدٌ فيها شيئاً من الآخر. ولا يُراودُني أدنى شكّ من أنَّ خلاصَ البشريةِ يَمُرُّ مِن هدمِ البنية السرطانية للنزعةِ المدينية هذه.

لقد قَصَصتُ هذه القصةَ القصيرةَ بهدفِ التذكير بماهيةِ ثقافةِ الحياة التي ننحدرُ منها. ذلك أننا لن ننجوَ من لَعِبِ دورِ "حمقى الحداثة"، ما لَم نُدرِكْ باقتدارٍ وكفاءةٍ نمطَ هذه الحياة، التي هي ثمرةٌ من ثمارِ الواقع الاجتماعي المشيَّد. ومن دون الانعتاق من نمطِ حياةِ الحداثةِ السرطانية، التي تَأسِرُ الجميعَ لتَطالَ حتى الراعيَ على ذرى الجبال، وتعني في جوهرها نهايةَ الحياة، والتي سَعَينا لإيضاحها عبر العبارات التي نَطَقَ بها أكثرُ الفلاسفةِ تمرساً ومهارة، والتي لَم يكنْ شكي في كونها كذلك أقلَّ درجةً من شكوك الآخرين؛ فلن نستطيعَ العيشَ ضمنَ الحياة الحرة التي مهَّدنا لها بذهنيتنا وإرادتنا (الفكر، التنظيم، الفعل)، وضمن كلِّ غناها الذي تتميزُ به هي ومصادرُها. سوف نَعِي –عاجلاً أم آجلاً– أنه "من المحالِ العيشُ بصوابٍ في أنماطِ حياتنا الراسيةِ على تصوراتٍ خاطئة".([٣٤])

[٣٤] مانيفستو الحضارة الديمقراطية المجلد الأول المدنية الصفحة ٨٨ الطبعة الخامسة ٢٠٢١ دارشليرللنشر